الهاء المفردة فى العربية وعلاقتها بالموضوعات الصرفية

بقلم

د/ هناء إبراهيم محمد ميلاد

الأستاذ المساعد ورئيس قسم اللغويات

بجامعة الأزهر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى أنار العقول بفرقانه وخلد الفصحى بقرآنه وأعجز العلماء ببيانه وقوم الألسن بإتقانه ، أحمده حمدا يليق بإنعامه كما ينبغى لجلال وجهه وعظيم سلطانه وأصلى وأسلم على خاتم أنبيائه سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

أما بعد .....

فإن العربية أشرف اللغات حباها الله السيادة على سائرها وتكفلها بالحفظ حين تكفل بحفظ كتابه المنزل بها

والصرف أشرف شطرى العربية كما نص عليه ابن جنى ؛ لأنه المعول فى ضبط صيغ الكلم فهو ميزان العربية قال ابن جنى :

" **فالذى يبين شرفه احتياج جميع المشتغلين باللغة العربية من نحوى ولغوى إليه أيما حاجة ، لأنه ميزان العربية ، ألا ترى أنه قد يؤخذ جزء كبير من اللغة بالقياس ولا يوصل إلى ذلك إلا عن طريق التصريف** "(١)

ولذلك وقع اختيارى فى هذا البحث على الهاء المفردة فى العربية وعلاقتها بالموضوعات الصرفية حيث تشبه الهاء حروف اللين التى تمثل جانبا كبيرا فى علم الصرف وذلك لاتساع مخرجها وخفائها وكون الحركات أبعاضها ومن هنا كثر فيها القلب والإبدال والحذف متأثرة فى ذلك بما جاورها ، وهذا موضوع علم الصرف .

(١) المنصف ٣٠٢/١.

والهاء أقرب الحروف الصحاح إلى حروف اللين مما ترتب عليه أن يكون لها باع كبير فى علم الصرف سواء بمعناه العملى الذى تتغير فيه الصيغ لاختلاف المعانى كالتصغير والنسب والتكسير وغيرها ، أو بمعناه النظرى وهو الذى تتغير فيه الكلمة لا لاختلاف المعانى كإبدال الهاء من همزة الاستفهام ، كما اختيرت الهاء لصفات خاصة لبيان الحركة أو لبيان المد .

هذه المادة الخصبة فى دراسة الهاء دراسة صرفية قد دفعتنى دفعا غير رفيق إلى البحث فى هذا الموضوع واستقصاء جوانبه بما يفتح الله به ويلهم .

وقد اقتضيت طبيعة هذا البحث وتسلسل أفكاره أن يكون مكونا من هذه المقدمة وتمهيد وثلاثة فصول وخاتمة .

أما التمهيد : ففى أقسام الهاء المفردة وبيان ماله علاقة منها بالموضوعات الصرفية

وأما الفصل الأول : ففى هاء التأنيث وفيه ثلاثة مباحث

_ المبحث الأول : أقسام هاء التأنيث ومظانها.

_ المبحث الثانى : هاء التأنيث فى باب التصغير.

_ المبحث الثالث : هاء التأنيث فى باب النسب.

وأما الفصل الثانى : ففى هاء السكت وفيه مبحثان.

_ المبحث الأول : الحاجة إليها والسر فى اختيارها والفرق بين الوقف بها والموقف بالألف .

_ المبحث الثانى : مواضع زيادتها وأحكامها .

وأما الفصل الثالث : ففى الهاء المبدلة من همزة الاستفهام .

الخاتمة : وبها أهم نتائج البحث .

الفهارس العامة .

وقد بذلت فى البحث قصارى جهدي فإن أصبت فهو ما تصبو إليه النفس وتتمنى ، وإن كانت الأخرى فعذرى الوحيد أن الكمال لله وحده، وأرجو الله العلى القدير أن يجنبنى الزلل ويوفقنى إلى سبيل الرشاد فإنه خير من سئل .

الباحثة

تمهيد فى
أقسام الهاء المفردة

ربما قال قائل إن الهاء المفردة موضوعة على حرف وما كان كذلك فهو بعيد كل البعد عن التصريف.

ولنا أن نجيب بأنه على حق فيما قال بالنسبة لبعض أنواعها وذلك على التوضيح التالي:

انحصرت الهاء من حيث كونها نوعا من أنواع الكلم في ثلاثة أقسام اسم باتفاق ومختلف فى اسميته وحرف باتفاق.

القسم الأول:

الهاء الاسمية: وهي ضمير الغيبة لمحلي النصب والجر، وهي بل الضمائر على وجه العموم بريئة من التصريف لعدم تمكنها بجمودها ومشابهتها للحروف.

قال سيبويه:

« واعلم أن علامات الإضمار لا يحقرن، من قبل أنها لا تقوى قوة المظهر ولا تمكن تمكنها، فصارت بمنزلة لا ولو وأشباههما فهذه لا تحقر ؛ لأنها ليست أسماء، وإنما هي بمنزلة الأفعال التي لا تحقر.

فمن علامات الإضمار هو وأنا ونحن ولو حقرتهن لحقرت الكاف التي في بك والهاء التي في به وأشباه هذا ». (١)

وقال الرضي:

« وإنما امتنع تصغير الضمائر لغلبة شبه الحرف عليها مع قلة تصرفها ».(٢)

وقال ابن مالك:

---

(١) الكتاب ٤٧٨/٣، شرح المفصل ١٣٧/٥، ١٣٨.

(٢) شرح الكافية ٢٨٩/١.

حـرف وشـبهه مـن الصـرف بـري ومـا سـواهما بتصـريف حـري[1]

القسم الثاني:

الهاء المتأرجحة بين الاسمية والحرفية وهي الهاء في إياه وقد اتبْعتهُ القسم السابق لاشتراكهما في الحكم فهذه الهاء بريئة من التصريف أيضا سواء كانت حرفا أو كانت اسما.

أما القسم الثالث:

فهو الهاء الحرفية ويضم ثلاثة أنواع من الهاء

(١) هاء التأنيث.

(٢) هاء السكت.

(٣) الهاء المبدلة من همزة الاستفهام.

وهذا القسم من الهاء له علاقة وثيقة بعلم الصرف سواء بمعناه العملي الذي تتغير فيه الصيغ لاختلاف المعاني كالتفرقة بين مذكر ومؤنث كقائم وقائمة أو الدلالة على المبالغة كعلامة ونسابة أو الفصل بين الأحاد وأجناسها كنمل ونملة وكذا أيضاً فى التصغير والنسب والتكسير ، حيث كان لهاء التأنيث أحكام في إلحاقها بهذه الصيغ كما أنه تبع ذلك أيضاً تغييرات شكلية عند تصريف الكلمة لإفادة هذه المعاني.

أو بمعناه النظري وهو الذي تتغير فيه الكلمة لا لاختلاف المعاني كالإبدال والقلب والنقل حيث تدخل الهاء المبدلة من همزة الاستفهام في هذا القسم باعتباره إبدالاً وكذا هاء السكت من حيث اعتبارها ضمن أحرف الزيادة أو عدم اعتبار ذلك [2]، وباعتبار الوقف عليها للمحافظة على حركة وبيانها أو لبيان المد.

وسوف أتناول كل ذلك بالتفصيل في هذا البحث وقد أردت بهذا التمهيد أن أحدد حدوده وأبين فواصله.

---

(١) ألفية ابن مالك بشرح الأشموني ٢٣٧/٤.

(٢) لم يعدها المبرد ضمن أحرف الزيادة.

الفصل الأول
هاء التأنيث
المبحث الأول
أقسام هاء التأنيث ومظانها

جمع الزمخشرى أقسام الهاء ومظانها فى كونها تدخل للتأنيث وشبه التأنيث قال ابن يعيش :

« يريد أن الأصل فى إلحاق التاء للفرق بين المذكر والمؤنث الحقيقى وإلحاقها فى ما عدا ذلك على جهة الشبه والتفريع على هذا الأصل فمن ذلك إلحاقها للفرق بين الواحد والجمع فلأن الجمع لما كان اسما للجنس كان أصلا فى هذا الوجه ثم احتيج إلى إفراد الواحد من الجنس فكان فرعا فى ذلك الأصل فلحقته العلامة بهذه العلة فجميع ما لحقته التاء فهو تفريع على أصل تأنيث كتفريع المؤنث على المذكر » . (١)

فالأصل فى الهاء أن تكون فارقة بين المذكر والمؤنث ، وهذا الفرق إما أن يكون فى الصفة(٢) كضاربة وقائمة قال الرضى :

« وهو القياس فى هذه الأنواع الأربعة أى فى اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة غير أفعل التفضيل وأفعل الصفة وفى المنسوب بالياء » . (٣)

وأما فى الاسم الجامد وهذا قليل قال ابن يعيش :

---

(١) شرح المفصل ٩٩/٥ .

(٢) أما قولهم ربعة ويفعة فى المذكر والمؤنث فلكونها فى الأصل صفة النفس أى نفس ربعة ويفعة .

(٣) شرح الكافية ١٦٢/٢ .

« للفرق بين المذكر والمؤنث فى الجنس نحو امرئ وامرأة ومرء ومرأة قال تعالى : ﴿ ﴿بِسْمِ ﴾ (١)، وقال : ﴿ التَّكْوِيرِ الِانفِطَارِ الْمُطَفِّفِينَ الِانشِقَاقِ ﴾(٢)، وقالوا : شيخ وشيخة قال الشاعر : (٣)

وتضحك منى شيخةٌ عبشَمِيَّةٌ كأنْ لم ترى قبلى أسيرا يمانينا

وقالوا غلام وغلامة قال أوس الهجيمى يصف فرسا :

بَسَهْلبَةٍ صَرْيحِيٍّ أبوها تُهانُ بها الغلامةُ والغُلامُ(٤)

وقالوا رجل ورجلة قال الشاعر : (٥)

مزقوا جيب فتاتهم لم يبالوا حرمة الرجُلَهْ

وكانت عائشة رضى الله عنها رجلة الرأى حكاه أبو زيد .

---

(١) النساء من الآية : ١٧٦ .

(٢) يوسف من الآية : ٣٠ .

(٣) البيت من الطويل لعبد يغوث بن وقاص الحارثى حين وقع فى أسر تميم ، وعبشمية نسبة إلى عبد شمس والشاهد فيه كلمة (شيخة) حيث جاءت بهاء التأنيث للفرق بين جنس المذكر والمؤنث وفيه شاهد آخر وهو (لم ترا) وأصله لم ترأى بهمزة بعدها ألف إذ أبدلت الهمزة المفتوحة ألفا وفتح ما قبلها وهو من شواهد خزانة الأدب ١٩٦/٢ ، ٢٠٢ ، سر صناعة الإعراب ٧٦/١ ، شرح المفصل ٩٧/٥ ، المحتسب ٦٩/١ ، المغنى ٤٥٠ .

(٤) أنشده شاهدا على أن يقال غلامة بزيادة التاء على الغلام للفرق بين الجنس المذكر والمؤنث .

(٥) استشهد به أيضا على أنه قد جاء عنهم رجلة بالتاء للفرق بين جنس المذكر والمؤنث وقال فى القاموس : « وهى رجلة وترجلت صارت كالرجل » .

وقالوا حمار والأتان (حمارة) .... وقالوا أسد واللبؤة أسدة حكاه أبو زيد .... وذلك قليل لأن الأنثى لها اسم تنفرد به » . (١)

كما تأتى الهاء لفصل الآحاد المخلوقة وأحاد المصادر من أجناسها(٢) كنخل ونخلة وتمر وتمرة وبط وبطة ونمل ونملة ، والمصادر نحو ضربة وإخراجة وهو قياس فى كل واحد من الجنسين المذكورين .

قال الرضى :

« وقد جاء قليلا للفرق بين الآحاد المصنوعة وأجناسها وهى اسماء محفوظة كسفين وسفينة ولبن ولبنة ، وربما لحقت الجنس وفارقت الواحد وهو قليل نحو كمئة وفقعة للجنس وكمء وفقع للواحد .

وقال بعضهم إن ذا التاء فيهما أيضا للوحدة والمجرد منها للجنس والأكثرون على الأول وأكثر ما يجئ التاء للمعنيين المذكورين هى فيهما عارضة غير لازمة » . (٣)

وتدخل للمبالغة فى الصفة نحو علامة ونسابة للكثير العلم والعالم بالأنساب ، ومنه فروقة يقال رجل فروقة للكثير الفرق وهو الخوف ، وفى المثل رب عجلة تهت ريثا ورب فروقة يدهى ليثا .

قال الرضى :

---

(١) شرح المفصل ٩٧/٥ ، ٩٨ ، شرح الكافية ١٦٢/٢ ، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد صـ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ٩٧/٤ ، حاشية الخضرى ١٤٥/٢ .

(٢) المراد بالجنس هنا ما يقع على القليل والكثير بلفظ الواحد .

(٣) شرح الكافية ١٦٢/٢ .

« وكأن التاء فى هذا القسم للتأنيث والموصوف المحذوف جماعة اجراء للشئ الواحد مجرى جماعة من جنسه ، كما تقول أنت الرجل كل الرجل والتاء فى مثل هذه المثل على الانفصال » . (١)

وعلله فى التصريح بأنهم أرادوا أنه غاية فى ذلك ، والغاية مؤنثة .(٢)

وذكر الأشمونى أن راوية للمبالغة ، وعلامة ونسابة لتأكيد المبالغة.(٣)

ويقل مجيئها لتأكيد التأنيث نحو ناقة ونعجة وذلك أن الناقة مؤنثة من جهة المعنى لأنها فى مقابلة جمل وكذلك نعجة فى مقابلة كبش فهو بمنزلة عناق وأتان فلم يكن محتاجا إلى علم التأنيث(٤) وصار دخول العلم على سبيل التأكيد لأنه كان حاصلا قبل دخوله قال الرضى :

« وهذه التاء لازمة قيل وقد جاء لتأكيد التأنيث فى الصفة كعجوز وعجوزة فإن عجوزا موضوع للمؤنث والتاء فيه غير لازمة » . (٥)

وتأتى التاء لتأكيد تأنيث الجمع قال ابن يعيش :

« أن تكون لتأكيد تأنيث الجمع لأن التكسير يحدث فى الاسم تأنيثا ولذلك يؤنث فعله نحو : ﴿ الْفَاتِحَةِ الْبَقَرَةِ ﴾(٦) فدخلت لتأكيده نحو حجارة وذكارة وصقورة خؤولة وعمومه وصياقلة وقشاعمة » . (٧)

وقسم الرضى دخولها لتأنيث الجمع إلى عدة أقسام :

---

(١) شرح الكافية ١٦٣/٢ .

(٢) التصريح على التوضيح ٢٨٨/٢ .

(٣) شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ٩٧/٤ .

(٤) شرح المفصل ٩٨/٥ بتصرف .

(٥) شرح الكافية ١٦٤/٢ .

(٦) الحجر من الآية : ١٤ .

(٧) شرح المفصل ٩٨/٥ .

ما واجب الدخول وهو فى بنائين أفعلة كأغربة وفعلة كغلمة .

أو جائزة وهو فى ثلاثة أبنية فُعالة كجمالة وقد تلزم فى هذا البناء كما فى حجارة وذكارة، وفعولة كصقورة وبعولة وخيوطة وقد تلزم كعمومة وخؤولة والجمع الأقصى كصياقلة وملائكة ولا تلزم . (١)

وقد تجئ معاقبة لياء مفاعيل كزنادقة(٢) وجحاجحة ، فإذا جئ بالياء لم يجأ بها ، بل يقال زناديق ، وجحاجيح فالياء والهاء متعاقبتان .

وأجاز الرضى أن تكون فى زنادقة ومزازنة علامة لتعريب الواحد.(٣)

وقد يجاء بها دالة على النسب كقولهم : أشعثى وأشاعثة وأزرقى وأزارقة ومُهَلَّى ومهالبة .

وتأتى دالة على تعريب الأسماء المعجمة نحو كَيْلجة وكيالجة ومَوْزَج وموازجة ، والكيلجة مقدار من الكيل معروف ، والموزج الخف .

وقد تكون لتكثير حروف الكلمة كما هى فى نحو قرية وبلدة وغرفة وسقاية ، وتجئ عوضا من فاء الكلمة نحو عدة أو من عين نحو إقامة ، أو من لام نحو سنة ، وقد عوضت من مادة تفعيل نحو تزكية وتنمية وتنزية ،

وقد تكون التاء لازمة فيما يشترك فيه المذكر والمؤنث كربعة للمعتدل القامة من الرجال والنساء .

وقد تلازم ما يخص المذكر كرجل بهمة وهو الشجاع . (٤)

---

(١) شرح الكافية ١٦٤/٢ بتصرف .

(٢) الكتاب ٢٩٣/١ ، ٢٩٤ .

(٣) شرح الكافية ١٦٤/٢.

(٤) شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ٩٧/٤ ، ٩٨ بتصرف .

إلحاق الهاء بعدد المذكر من الثلاثة إلي العشرة :-

تلحق هاء التأنيث عدد المذكر من الثلاثة إلى العشرة نحو خمسة رجال ، ولا تلحق عدد المؤنث نحو خمس نسوة والسر فى ذلك قد حصره ابن الأنبارى فى أربعة أوجه قال :

« إنما فعلوا ذلك للفرق بينهما . فإن قيل : فهلا عكسوا وكان الفرق حاصلا ؟

قيل : لأربعة أوجه :-

الوجه الأول :-

أن الأصل فى العدد أن يكون مؤنثاً ، والأصل فى المؤنث أن يكون بالهاء ، والمذكر هو الأصل فأخذ الأصل الهاء فبقى المؤنث بغيرها .

والوجه الثانى :-

أن المذكر أخف من المؤنث ، فلما كان المذكر أخف من المؤنث احتمل الزيادة ، والمؤنث لما كان أثقل ، لم يحتمل الزيادة .

والوجه الثالث :-

أن الهاء زيدت للمبالغة ، كما زيدت فى : علامة ونسابة والمذكر أفضل من المؤنث فكان أولى بزيادتها .

والوجه الرابع :-

أنهم لما كانوا يجمعون ما كان على مثال (فُعَال) فى المذكر بالهاء نحو غراب وأغربة ، ويجمعون ما كان على هذا المثال فى المؤنث بغير هاء نحو عقاب وأعقب حملوا العدد على الجمع ، فأدخلوا الهاء فى المذكر وأسقطوها فى

المؤنث وكذلك حكمها بعد التركيب مع العشرة . إلا العشرة فإنها تتغير ؛ لأنها تكون فى حال التركيب فى المذكر بغير هاء ، والمؤنث بالهاء ، لأنهم لما ركبوا الآحاد مع العشرة ، صارت معها بمنزلة اسم واحد ، كرهوا أن يثبتوا الهاء فى العشرة ، لئلا يصير بمنزلة الجمع بين تأنيثين فى اسم واحد على لفظ واحد .[1]

❁❁❁❁

(١) أسرار العربية صـ٢١٨ ، ٢١٩ .

المبحث الثاني
هاء التأنيث في باب التصغير

هاء التأنيث فى تقدير الانفصال فهي بمنزلة اسم ضم إلى اسم يقول سيبويه: «الهاء ليست عندهم فى الاسم، إنما هي بمنزلة اسم ضم إلى اسم فجعلا اسما واحدا نحو حضرموت .....

ويدَلّك على أن الهاء بهذه المنزلة أنها لم يلحق بنات الثلاثة ببنات الأربعة قط ولا الأربعة بالخمسة لأنها بمنزلة عشر وموت[١] وكرب فى معد يكرب»[٢]

ولما كانت هاء التأنيث بمنزلة كلمة ضمت إلى أخرى ومن هنا وقع التصغير على ما قبلها وقد ترتب على ذلك عدة أحكام وذلك على النحو التالي:

الحكم الأول:

يلحق الاسم عند التصغير تغيرات عامة وهي ضم أوله وفتح ثانيه وزيادة ياء ثالثة ساكنة وكسر ما بعدها[٣] ما لم يكن آخرا، وذلك لمناسبة الياء كجعفر فإنها تصغر على جعيفر، فإن كان آخرا شغل بحركة الإعراب التي تجري على مقتضي العامل كما في رجل ورحيل.

وقد استثني من كسر ما بعد ياء التصغير عدة أنماط لكونها مختتمة بشيء مقدر انفصاله، وكان من بين هذه الأنماط ما كان مختوما بهاء التأنيث، وذلك إذا وقعت الهاء رابعة نحو شجرة وشجيرة قال سيبويه:

« هذا باب تصغير ما كان على ثلاثة أحرف ولحقته الزيادة للتأنيث فصارت عدته مع الزيادة أربعة أحرف، وذلك نحو حبلى وبشرى وأخرى تقول حبيلى وبشيرى وأخيرى. وذلك أن هذه الألف لما كانت ألف التأنيث لم يكسروا الحرف

(١) يشير بهذين العجزين إلى ما ذكره قبل (خمسة عشر وحضرموت).

(٢) الكتاب ٣/٢٢٠.

(٣) ما لم يكن مكسورا فإن كان مكسورا كزبرج بقي على كسرة على الصحيح.

الذي بعد ياء التصغير، وجعلوها ههنا بمنزلة الهاء التي تجئ للتأنيث، وذلك قولك في طلحة طليحة وفي سلمة سليمة وإنما كانت هاء التأنيث بهذه المنزلة، لأنها تُضم إلى الاسم، كما يضم موت إلى حضر وبك إلى بعل ».[١]

وقال ابن الحاجب:

« فالمتمكن يضم أوله ويفتح ثانيه وبعدها ياء ساكنة ويكسر ما بعدها في الأربعة إلا في تاء التأنيث وألفيه....». [٢]

وقال الرضي:

« لأنها كلمة مركبة مع الأولي وإن صارت كبعض حروف الأولي من حيث دوران الإعراب عليها ؛ وآخر أولي الكلمتين المركبتين مفتوح فصار حكم التاء في فتح ما قبلها في المصغر والمكبر سواء ». [٣]

وقد نص عليه ابن مالك في الألفية حيث قال:

لتلويا التصغير[٤] من قبل عَلَمْ[٥] تأنيث أو مدته الفتح انحتم

فإن لم تتصل هاء التأنيث بما بعد الياء كسر نحو دحيرجة وحنيظلة. [٦]

الحكم الثاني:

---

(١) الكتاب ٤١٨/٣، ٤١٩.

(٢) الشافية بشرح الرضي ١٨٩/١، التصريح ٣١٩/٢، ٣٢٠.

(٣) شرح شافية ابن الحاجب للرضي ١٩٣/١، ١٩٤.

(٤) ذكر ذلك تقيدا لقوله /

فعيعل مع فعيعيل لما فاق كجعْل درهم دريهما

(٥) يقصد بعلم التأنيث هاءه وألفه المقصورة حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك ١٦٠/٤.

(٦) حاشية يس على التصريح ٣٢٠/٢، شرح الأشموني لألفية ابن مالك ١٦٠/٤.

يوصل إلى تصغير ما زاد عن أربعة أحرف بما يوصل به إلى تكسيره أي بالحذف[١] كما في فرزدق فإنه يصغر على فريزد بحذف الخامس وعلى فريزق بحذف الرابع.

ولكون الهاء في تقدير الانفصال فإنها تستثني من هذا الحكم بعد الأربعة فإنها لا تحذف مثل حنيظلة ودحيرجة في تصغير حنظلة ودحرجة.

وقد استدل سيبويه على كونها بمنزلة اسم ضم إلى اسم بأنها لا تلحق بنات الثلاثة بالأربعة ولا الأربعة بالخمسة قال:

« ويدلك على أن الهاء بهذه المنزلة أنها لم تلحق بنات الثلاثة ببنات الأربعة قط ولا الأربعة بالخمسة لأنها بمنزلة عشر وموت [٢] وكرب في معد يكرب». [٣]

الحكم الثالث:

أنه استثني من حذف ما زاد عن الأربعة أن تكون الزيادة حرف لين قبل الآخر فإنه يبقي ويقلب ياء إن لم يكن ياء مثل عصفور ومصباح وقنديل فإنها تصغر على عصيفير ومصيبيح وقنيديل وهو ما عبر عنه ابن الحاجب بالمدة الواقعة بعد كسرة التصغير[٤] وهذه الياء يجب سكونها إلا أن تكون حرف إعراب أو قبل هاء تأنيث أو الألف الممدودة.... فإن كانت حرف إعراب جرت حسب العوامل وإن كانت قبل هاء التأنيث فتحت لهاء التأنيث وكذا الألف الممدودة.....

قال الرضي:

(١) ما لم يكن حرف علة قبل الآخر فإنه يقلب ياء نحو مصباح وعصفور وقنديل ، فإنها تصغر على مصبيح وعصيفير وقنيديل.

(٢) أحالة على تمثيله قبل بخمسة عشر وحضر موت.

(٣) الكتاب ٣/٢٢٠.

(٤) الشافية بشرح الرضي ١/٢٤٩.

« ويجب سكون كل ياء بعد كسرة التصغير إذا لم تكن حرف إعراب كما في رأيت أُريطياً إلا إذا كان بعدها تاء التأنيث كتريقية....». (١)

الحكم الرابع:

إن أقل ما يصغر من الأسماء ما كان على ثلاثة أحرف.

يقول سيبويه:

« اعلم أن كل اسم على حرفين فحقرته رددته إلى أصله حتى يصير على مثال فُعيل فتحقر ما كان على حرفين كتحقيره لو لم يذهب منه شيء وكان على ثلاثة، فلو لم تَرُدْه لخرج عن مثال التحقير، وصار على أقل من مثال فعيل». (٢)

ولكون هاء التأنيث في تقدير الانفصال فقد ترتب عليه أنه إذا كان الاسم على ثلاثة أحرف أحدها هاء التأنيث وجب عند التصغير رد المحذوف.

قال المبرد:

« وإذا كان بهاء التأنيث ثلاثة أحرف، فقد ذهب منه حرف ؛ لأن الهاء لا نعتد بها فيلزمك في التصغير رد ذلك الحرف....

وأما ما جاء على ثلاثة أحرف أحدها هاء التأنيث فنحو: شاة تقول في تصغيرها شويهة فترد الهاء الساقطة». (٣)

وقال ابن يعيش فيما وجب فيه رد المحذوف:

---

(١) شرح الشافية ٢٥٠/١، ٢٥١.

(٢) الكتاب ٤٤٩/٣.

(٣) المقتضب ٥٢١/٢.

« فإن قيل أنتم إنما رددتم المحذوف ضرورة تكميل بناء التصغير وهو فعيل وتاء التأنيث يتم بها الاسم ويصير على ثلاثة أحرف فهلا اجتزئ بالتاء مكملة ولم يرد المحذوف.

فالجواب أن تاء التأنيث لا تعتد بها لأنها تعد منفصلة بمنزلة اسم ضم إلى اسم فكما أنك تصغر الصدر من الاسمين فتقول حضير موت ولا تغير الثاني فكذلك يقع التصغير على ما قبل تاء التأنيث ». (١)

(١) شرح المفصل ١١٩/٥.

إلحاق هاء التأنيث بالاسم المصغر

إذا كان الاسم ثلاثيا مؤنثا عاريا من هاء التأنيث فإنها تلحقه الهاء عند التصغير قال سيبويه:

« اعلم أن كل مؤنث كان على ثلاثة أحرف فتحقيره بالهاء، وذلك قولك في قدم: قديمة، وفي يد: يدية ». (١)

وقال المبرد في باب ما كان من المؤنث على ثلاثة أحرف:

« اعلم أنه ما كان من ذلك لا علامة فيه، فإنك إذا صغرته ألحقت هاء التأنيث التي هي في الوصل تاء ». (٢)

فإذا زاد الاسم عن ثلاثة أحرف لم تلحقه الهاء استثقالا حين كثر عدد الحروف قال سيبويه:

« وزعم الخليل أنهم إنما أدخلوا الهاء ليفرقوا بين المؤنث والمذكر قلت: فما بال عناق ؟ قال: استثقلوا الهاء حين كثر العدد فصارت القاف بمنزلة الهاء، فصارت فُعيلة في العدد والزنة، فاستثقلوا الهاء، وكذلك جميع ما كان على أربعة أحرف فصاعدا قلت: فما بال سماء، قالوا سمية ؟ قال من قبل أنها تحذف في التحقير، فيصير تحقيرها كتحقير ما كان على ثلاثة أحرف، فلما خفت صارت بمنزلة دلو، كأنك حقرت شيئاً على ثلاثة أحرف ». (٣)

---

(١) الكتاب ٣/٤٨١.

(٢) المقتضب ٢/٥٢١.

(٣) الكتاب ٣/٤٨١، ٤٨٢.

وقال ابن الحاجب:

« ويزاد على المؤنث الثلاثي بغير تاء تاء كعيينة وأذينة....
بخلاف الرباعي كعقيرب ». (١)

ويستوي في إلحاق الهاء به ما كان ثلاثياً في الحال أو في الأصل أو في المآل، وقد تضمنت نصوص سيبويه الثلاثة حيث مثل للأول بقدم وقديمة وللثاني بيد ويدية وللثالث بسماء وسمية.

وقال الرضي فيما آل للثلاثة:

« وإذا كان الاسم المؤنث على أكثر من ثلاثة لكنه يعرض فيه في حال التصغير ما يرجع به إلى الثلاثة وجب زيادة التاء فيه نحو سمية في سماء، لأنه يجتمع فيه ثلاث ياآت فتحذف الأخيرة نسيا.

وكذا إذا صغرت الثلاثي المزيد فيه نحو عَنَاق وعُقَاب وزينب تصغير ترخيم قلت عنيقة وعقيبة وزنيبة ». (٢)

وقد حصره الأشموني أيضا في هذين النوعين:

الأول: ما كان رباعيا بمدة قبل لام معتلة فإنه إذا صغر تلحقه التاء نحو سماء وسمية.

والثاني: ما صغر تصغير الترخيم مما أصوله ثلاثة نحو حبلي وسعاد وزينب فإنها تصغر على حبيلة وسعيدة وزنيبة. (٣)

وقد اشترط ابن مالك لزيادة الهاء في هذا الموضع ألا يحدث من ذلك لبس قال:

مـا لم يكـن بالتـا يـري ذا لـبس كشـــجر وبقـــر وخمـــس (٤)

---

(١) الشافية بشرح الرضي ٢٣٧/١.

(٢) شرح الشافية ٢٣٩/١.

(٣) شرح الأشموني لألفية ابن مالك ١٧١/٤ بتصرف.

(٤) ألفية ابن مالك بشرح الأشموني ١٧١/٤.

أي إن خيف اللبس لم تلحقه التاء، فتصغر على شجير وبقير وخميس بلا تاء حتى لا يلتبس بتصغير شجرة وبقرة وخمسة المعدود به المذكر.

وقد شذ عن ذلك قسمان:

الأول: ما ترك فيه زيادة التاء دون لبس مع كونه ثلاثيا.

الثاني: ما لحقته التاء مع كونه زائدا عن الثلاثة.

قال ابن يعيش في الأول:

« وقد شذت أسماء فجاءت مصغرة على حد مجيئها مكبرة من غير علامة وذلك ستة أسماء منها ثلاثة أسماء قد ذكرها سيبويه وهي الناب للمسنة من الإبل والحرب والفرس فإذا حقرتها قلت نييب وحريب وفريس.

فأما الناب من الإبل فإنما قالوا نييب لأن الناب من الأسنان مذكر وإنما قيل للمسنة من الإبل ناب لطول نابها فكأنهم جعلوها الناب من الأسنان.

وأما الحرب فمصدر وصف به كقولهم رجل عدل وكان الأصل مقاتلة حرب أي حاربة للمال والنفس ثم حذف الموصوف وقيل حرب كما قيل عدل، وأما الفرس فاسم مذكر يقع على المذكر والأنثى كالإنسان والبشر في وقوعه على الرجل والمرأة فصغر على أصله فلو أريد الأنثى لم يقع إلا فريسة.

فأما الثلاثة الأخر فحكاها أبو عمر الجرمي وهي درع[1] الحديد كأنهم لحظوا فيها معني التذكير فصغرت على غير علامة تأنيث، فالدرع قميص، والقوس عود والعرس تعريس ووقت والعرب مؤنثة كأنهم ذهبوا إلى البادية، فلذلك قالوا العرب العاربة وصغروه من غير إلحاق تاء قالوا عريب ». [2]

أما القسم الثاني مما شذ : وهو ما لحقته التاء مع كونه زائدا عن الثلاثة فقوله قديديمة ووريئة في تصغير قدام ووراء وقد علله المبرد بأن جملة باب الأماكن

(١) قال ابن سيده « درع الحديد تذكر وتؤنث، والتأنيث الغالب المعروف والتذكير أقلها » ٢٠/١٧.

(٢) شرح المفصل ١٢٧/٥، شرح الشافية ٢٤١/١، ٢٤٢.

والظروف التذكير إلا ما خصه التأنيث منها كغرفة وعُلَّيَّةَ ومَشْرقة، وإنما أنثوا قديديمة ووريئة لأن الباب على التذكير فلو لم يلحقوها الهاء لم يكن على تأنيث واحد منها دليل قال:

« فالظروف إنما هي هذه على الحقيقة فما جاء منها مؤنثا بغير علامة قدام ووراء، وتصغيرهما قديديمة ووريئة.

فإن قلت: فما لهاتين لحقت كل واحدة منهما الهاء وليستا من الثلاثة ؟

قيل: لأن الباب على التذكير، فلو لم يُلحقوها الهاء، لم يكن على تأنيث واحد منها دليل ».[١]

وقال الرضي:

« وقد شذ في الرباعي قدام ووراء فالحق بمصغرها الهاء والقياس تركها».[٢]

العلة في إلحاق الهاء في هذا الموضع:

علل ابن يعيش إلحاق الهاء بالاسم الثلاثي المؤنث بأمرين:

الأول: أن أصل التأنيث أن يكون بعلامة.

والثاني: خفة الثلاثي قال:

« فلما اجتمع هذان الأمران وكان التصغير قد يرد الأشياء إلى أصولها فأظهروا العلامة المقدرة لذلك ». [٣]

وما ذكره ابن يعيش هو مفهوم نص سيبويه حين تساءل عن عدم إلحاقها بعناق وإلحاقها بسمية وما أجاب به عنهما.

وعلله الرضي بأن التصغير يورد في الجامد معني الصفة فلما عرض له معني الوصف لحقته الهاء قال:

---

(١) المقتضب ٢/٥٤٥.

(٢) شرح الشافية ١/٢٤٣.

(٣) شرح المفصل ٥/١٢٧.

« اعلم أن التصغير يورد في الجامد معني الصفة[١]، ألا تري أن معني رجيل رجل صغير فالاسم المصغر بمنزلة الموصوف مع صفته، فكما أنك تقول: قدم صغيرة بإلحاق التاء في آخر الوصف قلت قديمة، بإلحاق التاء في آخر هذا الاسم الذي هو كآخر الوصف ». [٢]

ولنا أن نقول إذا كان التصغير يورد في الجامد معني الصفة فلم لم تلحق الهاء ما زاد عن ثلاثة ؟

أجاب عن ذلك الرضي فقال:

« وإنما يلحقوا التاء بآخر ما زاد عن ثلاثة من الأسماء في التصغير لأنهم لما قصدوا فيه ذكر الموصوف مع صفته بلفظ واحد توخوا من الاختصار ما يمكن، ألا تري إلى حذفهم فيه كل ما زاد على أربعة من الزائد والأصلي، وهذا هو العلة في تخفيفات الملحق به ياء النسب لأن المنسوب أيضا كالصفة مع الموصوف مع ثقل الياء المشددة في آخر الاسم الذي هو موضع الخفة، لكنك لم تحذف في النسب الزائد على الأربعة لكون علامة النسبة كالمنفصل من المنسوب، بخلاف علامة التصغير، فالمقصود أنهم اجترؤا في الثلاثي الذي هو أخف الأبنية لما طرأ فيه معني الوصف – على زيادة التاء التي تلحق آخر أوصاف المؤنث، فلما وصلوا إلى الرباعي وما فوقه والتاء وإن كانت كلمة

(١) لم يرفع المصغر لا ضميرا ولا ظاهرا مع تضمنه معني الوصف كما ترفع سائر الأوصاف من اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمنسوب ؛ لأنها ترفع من الضمير والظاهر أصحابها المخصوصة التي لا تدل ألفاظ الوصف عليها إذ الصفات لم توضع لموصوفات معينة، بل صالحة لكل موصوف فإن حسنا في نحو (رجل حسن) لا يدل على رجل فرفع ضميره، وكذا لا يدل على وجهه في قولك « رجل حسن وجهه » فرفعه، والموصوف المخصوص في رجيل مدلول عليه بتركيب هذا اللفظ مع الوصف، فلا يحتاج إلى رفع ما هو صفة حقيقة. شرح الشافية ٢٣٧/١، ٢٣٨، بتصرف.

(٢) شرح الشافية ٢٣٧/١.

برأسها إلا أنها كحرف الكلمة المتصلة هي بها لم يروا زيادة حرف على عدد حروف لو زاد عليها أصلي طرحوه في التصغير ». (١)

مذهب أبي عمرو من التعويض بالهاء عن ألف التأنيث المقصورة

إذا كانت ألف التأنيث المقصورة خامسة فصاعدا حذفت عند التصغير ؛ لأن بقاءها يخرج البناء عن مثال فعيل وفعيعل لأنها ليست في تقدير الانفصال نحو قرقرى ولغَّيزى فإن تصغيرهما قريقر ولغيغيز.

فإن كانت خامسة وقبلها مدة زائدة جاز حذف المدة وإبقاء ألف التأنيث وجاز عكسه(٢) نحو حبارى فإنها تصغر على حبيرى بحذف المدة، وحبيِّر بحذف ألف التأنيث.

قال سيبويه:

« اعلم أن هذه الألف إذا كانت خامسة عندهم فكانت للتأنيث أو لغيره حذفت، وذلك قولك في قرقرى قريقر، وفي حبركى حبيرك....». (٣)

وعند حذف ألف التأنيث خامسة وقبلها مد أورد فيها وجهين معللا لكل منها الأول التعويض عن الألف المحذوفة بهاء التأنيث معللا لذلك بأنه لما كانت فيه علامة التأنيث ثابتة أرادوا ألا يفارقها ذلك فكأنهم حقروا حبارة.

والثاني عدم التعويض وترك الهاء وذلك أنهم لما حذفوا ألف التأنيث وقد سماها سيبويه الياء صارت حينئذ على أربعة وما كان هذا شأنه فلا تلحقه الهاء قال:

---

(١) شرح الشافية ٢٣٨/١.

(٢) الذي يتضح من كلام النحاة استواء الوجهين قال المبرد في حذف ألف التأنيث وهو أقيس لأن الألف الأولي زائدة لغير معني إلا للمد وألف حبارى الأخيرة للتأنيث فلأن تبقي التي للمعني أقيس ثم قال وقد قالوا حبيَّر فحذفوا الأخيرة لأنهما زائدتان وما دون الطرف أقوى مما كان طرفا المقتضب ٥٣٧/٢.

(٣) الكتاب ٤١٩/٣.

« وسألته عن الذين قالوا في حباري: حُبَيَّرة فقال: لما كانت فيه علامة التأنيث ثابتة أرادوا أن لا يفارقها ذلك في التحقير، وصاروا كأنهم حقروا حبارة.
وأما الذين تركوا الهاء فقالوا: حذفنا الياء والبقية على أربعة أحرف، فكأنا حقرنا خبار، ومن قال في حباري حبيِّرة قال في لغّيْزي: لغيغيزة، وفي جميع ما كانت فيه الألف خامسة فصاعدا إذا كانت ألف تأنيث ». (١)

ونسب المبرد والرضي والأشموني إبدال الهاء من الألف لأبي عمرو بن العلاء قال المبرد:
« وكان أبو عمرو بن العلاء يقول في تصغيرها: (حبيرة) ويبدل منها هاء التأنيث، لتكون في الاسم علامة تأنيث، ويفعل ذلك بكل ما فيه ألف تأنيث خامسة فصاعدا يقول: لم يجز إثباتها لأنها ساكنة، فإذا حذفتها لم أخل الاسم من علامة تأنيث ثابتة.
ومن قال في حبارى حُبَيَّرة، قال في تحقير لغيزي لغيغيزة على مذهب أبي عمرو ». (٢)

وقال الرضي:
« ومذهب أبي عمرو أنه إذا حذف ألف التأنيث المقصورة خامسة فصاعدا أبدل منها تاء، نحو حُبيَّرة في حبارى ولغيغيزة في لُغَّيزى ولم ير ذلك غيره من النحاة إلا ابن الأنباري فإنه يحذف الممدودة أيضاً خامسة فصاعدا ويبدل منها التاء كالمقصورة ولم يوافقه أحد في حذف الممدودة ». (٣)

(١) الكتاب ٤٨٢/٣.
(٢) المقتضب ٥٣٧/٢.
(٣) شرح الشافية ٢٤٤/١، التصريح ٣٢١/٢، شرح الأشموني لألفية ابن مالك ١٧٢/٤، همع الهوامع ١٨٩/٢.

فقوله إلا ابن الأنباري فإنه يحذف الممدودة أيضا خامسة فصاعدا ولم يوافقه أحد فلكون الممدودة في تقدير الانفصال كالهاء قال ابن الحاجب: « وتثبت الممدودة مطلقا ثبوت الثاني في بعلبك ». (١)

علامات التأنيث بين الحذف والإقرار

يقودنا الحديث عن حذف ألف التأنيث المقصورة خامسة فصاعدا ورأي أبي عمرو في التعويض عنها بالهاء. وقول ابن الأنباري في حذف الممدودة والتعويض عنها ولم يوافقه أحد على هذا الحذف أن نتطرق إلى علامات التأنيث بين الحذف والإقرار في باب التصغير ولكون الهاء التي هي موضوع البحث إحدى هذه العلامات فمن الضروري أن أقارن بينهما وبين غيرها من علامات التأنيث من حيث الحذف والإقرار.

وقد اشتركت هاء التأنيث وألفه الممدودة في التحرك مما جعلهما في تقدير الانفصال، بخلاف ألفه المقصورة فإنها حرف ساكن خفي وقد تأثر حرف التأنيث في حذفه وإقراره بأصله في هذا الأمر، فلم تثبت ألفه المقصورة فيما زاد عن الأربعة لا خلالها ببنية التصغير في نحو قر قرى(٢) وقر يقر، وثبتت نحو حبلىُ وحبيلى لأنها رابعة ولا نحذف في التصغير من الأربعة شيئا لأنه لا يخل ببنية التصغير بل كان يجب أن يكسر ما قبلها على حد كسره في جعفر وجعيفر لكونها كحرف من حروف الكلمة إلا أنه فتح حفاظا عليها من القلب ياء حيث يذهب بقلبها دلالتها على التأنيث بخلاف الهاء وألف التأنيث الممدودة فلكونها في تقدير الانفصال وقع التصغير على ما قبلهما فلم تخلا ببنية التصغير إذا زاد الاسم بهما عن الأربعة قال ابن يعيش:

(١) الشافية بشرح الرضي ٢٣٧/١.

(٢) اسم موضع والذي يدل على أن ألفها للتأنيث امتناعها من الصرف وعدم دخول التنوين عليها.

« وإنما حذفوا الألف – يعني المقصورة – إذا وقعت خامسة فصاعدا في هذا الباب لأن بناء التصغير قد انتهي دونها، والألف زائدة فلم تكن لتكون بأقوى من الحرف الأصلي نحو لام سفرجل وما أشبهها من الأصول وإذا وجب حذف الأصل الأقوى فيما ذكرنا كان حذف الزائد أولي لضعفه.

فإن قيل: فهلا حذفتم الألف الممدودة في خنفساء لانتهاء بناء التصغير دونها وإلا فما الفرق بينهما قيل الألف الممدودة مشبهة بتاء التأنيث فصارت لها مزية وصارت مع الأول كاسم ضم إلى اسم ولذلك تسقطان في التكسير فيقال خنفساء وخنافس كأنك قلت خنفسة وخنافس ومثلها ياء النسبة والألف والنون الزائدتان....

والمقصورة ليست كذلك لأنها حرف ميت للسكون الذي يلزمها فحذفت لأنها لا تشبه الاسم الذي يضم إلى الاسم بل هي متصلة بما قبلها فنزلت منزلة الجزء منه بدليل ثبوتها في التكسير نحو قولك حبلى وحبالى وسكرى وسكارى ».[1]

وقال الرضي:

« وكذا تاء التأنيث لكونها متحركة صارت كأنها اسم ضم إلى اسم كما في بعلبك تمت بنية التصغير دون هذه الزوائد، ولم تخل بها بخلاف الألف المقصورة فإنها حرف واحد ساكنة خفية ميتة، لا يصح أن تقدر ككلمة مستقلة، بل هي كبعض الحروف المزيدة في البنية نحو مدات عماد وسعيد.... كما أن حبالى كسفارج، لولا المحافظة في الموضعين على علامة التأنيث لكسر ما قبلها فلا تقول: إن بنية التصغير تمت قبل الألف في حبيلى وإنه كطلحة، كما لا تقول: إن بنية الجمع تمت قبلها في حبالى ». [2]

(١) شرح المفصل ١٢٩/٥.

(٢) شرح الشافية ٢٤٦/١، ٢٤٧.

خلاصة الأمر في هاء التأنيث:

إن هاء التأنيث إذا كانت ظاهرة في المكبر ظهرت في تصغيره قلت حروفه أو كثرت ؛ لأنها بمنزلة اسم ضم إلى اسم نحو شجرة وشجيرة وحنظلة وحنيظلة وسفرجلة وسفيرجة.

فإن لم تكن الهاء ظاهرة في الاسم المكبر فإنها تظهر في مصغره إذا كان على ثلاثة أحرف لعروض معني الوصف فيه سواء أكان ثلاثيا في الأصل نحو يد ويدية، أو في الحال كقدم وقديمة أو في المآل كسماء وسمية وزينب وزنيبة في الترخيم وشذ إلحاقها ما زاد عن الأربعة كقديديمة ووريَّئة إلا ما حذف منه ألف تأنيث مقصورة خامسة أو سادسة وعوض عنه بالهاء عند أبي عمرو وقد أورده سيبويه أيضا كحبيَّرة في تصغير حبارى.

المبحث الثالث
هاء التأنيث في باب النسب

النسب إلى الاسم يكون بإلحاق ياء مشددة مكسور ما قبلها إلى الاسم المنسوب إليه ونقل الإعراب إليها، وهذا تغيير لفظي يتبعه تغيير معنوي وهو صيرورته اسما للمنسوب بعد أن كان اسما للمنسوب إليه كما يتبعه تغير حكمي وذلك بمعاملته معاملة الصفة المشتقة في رفعه الظاهر والمضمر باطراد.

ولهاء التأنيث مع ياء النسب أحكام يعين على توضيحها عقد مقارنة بين:

ياء النسب وهاء التأنيث من جانب

وبين ياء النسب وياء التصغير من جانب آخر.

أولاً: ياء النسب وهاء التأنيث:

تتشابه ياء النسب مع هاء التأنيث في عدة أمور حتى ذهب بعض النحاة إلى أن الجمع بينهما كالجمع بين الشيء ونفسه[١] وذلك من قبل أن كلا منهما يؤتي بها زائدة في الاسم بعد تمامه كما أن كلا منهما ينقل إليه الإعراب بعد إلحاقه بالاسم ويحدث معني بهذا الإلحاق وقد نص الزمخشري على هذه المشابهة عند تعريفه الاسم المنسوب قال:

« هو الاسم الملحق بآخره ياء مشددة مكسور ما قبلها علامة للنسبة إليه كما لحقت التاء علامة للتأنيث....». [٢]

وقال ابن يعيش موضحا أوجه التشابه بينهما:

« فهذه الياء اللاحقة شبيهة بالتاء اللاحقة للمؤنث وذلك من قبل أن الياء علامة لمعني النسب كما أن التاء علامة لمعني التأنيث وكل واحد منهما يمتزج بما يدخل عليه حتى يصير كجزء منه وينتقل الإعراب إليه.....

(١) المقتضب ١١٥/٣.

(٢) المفصل بشرح ابن يعيش ١٤١/٥.

فكل واحدة من الزيادتين – أعنى الياء في النسب والتاء في المؤنث – حرف إعراب لما دخل فيه، وإنما صار بمنزلة الجزء مما دخلا فيه من قبل أن العلامة أحدثت في كل واحد من المنسوب والمؤنث معني لم يكن فصار الاسم بالعلامة مركبا والعلامة فيه من مقوماته ». (١)

وذكر الرضي أوجه أخرى من المشابهة بكون كل منهما قد تؤدي معني الوحدة أو المبالغة أو تلحق الاسم لا لمعني قال مخرجا ما لحقت آخره ياء مشددة ليست للنسب:

« يخرج ما لحقت آخره ياء مشددة للوحده كرومي وروم، وزنجي وزنج، وما لحقت آخره للمبالغة كأحمري ودوَّاري (٢) وما لحقته لا لمعني كبردي(٣) وكرسي فلا يقال لهذه الأسماء: إنها منسوبة ولا ليائها إنها ياء النسبة كما يقال لتمرة والتاء فيه للوحدة، ولعَّلامة وهي فيه للمبالغة، ولغرفة ولا معنى لتائها إنها أسماء مؤنثة وتاءها تاء التأنيث ؛ وذلك لجريها مجري التأنيث الحقيقي في أشياء كتأنيث ما أسند إليها، وكصيرورتها غير منصرفة في نحو طلحة وانقلابها في الوقف هاء ». (٤)

ومما يؤكد ما ذكره النحاة أنهما كانا في التصغير في تقدير الانفصال فوقع التصغير على ما قبلها.

---

(١) شرح المفصل ١٤٢/٥.

(٢) قال في اللسان: « والدهر دوار بالإنسان ودواري: أي دائر به على إضافة الشيء إلى نفسه قال ابن سيده: هذا قول اللغويين، قال الفارسى هو على لفظ النسب وليس بنسب ونظيره بختي وكرسي ».

(٣) البردي: إما أن يكون بضم فسكون، وإما أن يكون بفتح فسكون، وهو على الأول نوع من تمر الحجاز جيد، وعلى الثاني نبت معروف واحدته بردية.

(٤) شرح الشافية ٤/٢، ٥.

ثانياً: ياء النسب وياء التصغير:

إنما أعني من بيان حقيقة كل منهما إيضاح العلة في تغيير أحكام هاء التأنيث في باب التصغير عنها في باب النسب .

علامة النسب كما سبق تأتي بعد تمام الكلمة بخلاف ياء التصغير حيث تمتزج بالكلمة مما جعل التصغير أولي بالتخفيف فحذف منه ما زاد عن الأربعة ولم يكن ذلك في النسب مع كون ياء النسب مشددة مكسور ما قبلها لكونها مع ذلك كالمنفصل من الاسم المنسوب.

قال الرضي معللا لعدم إلحاق الهاء بما زاد عن الثلاثة عند التصغير « وإنما لم يلحقوا التاء بآخر ما زاد على ثلاثة من الأسماء في التصغير لأنهم لما قصدوا فيه ذكر الموصوف مع صفته بلفظ واحد توخوا من الاختصار ما يمكن، ألا تري إلى حذفهم فيه كل ما زاد على أربعة من الزائد والأصلي، وهذا هو العلة في تخفيفات الملحق به ياء النسب، لأن المنسوب أيضا كالصفة مع الموصوف مع ثقل الياء المشددة في آخر الاسم الذي هو موضع الخفة، ولكنك لم تحذف في النسب الزائد على الأربعة لكون علامة النسبة كالمنفصل من المنسوب، بخلاف علامة التصغير ». (١)

حذف هاء التأنيث عند النسب إلي ما فيه الهاء:

تحذف هاء التأنيث عند النسب إلى ما فيه الهاء قال سيبويه في النسب إلى المركب:

« كان الخليل يقول: تلقي الآخر منهما كما تلقي الهاء في حمزة وطلحة ؛ لأن طلحة بمنزلة حضر موت ». (٢)

(١) شرح الشافية ٢٣٨/١.

(٢) الكتاب ٣٧٤/٣.

وقال في موضع آخر مشبها لزوم حذف ياء فعيلة عند النسب بلزوم حذف الهاء قال: « وهذا شبيه بإلزامهم الحذف هاء طلحة، لأنهم قد يحذفون مما لا يتغير، فلما كان هذا متغيرا في الوصل كان الحذف له ألزم ». (١)

وقال المبرد:

« ياء الإضافة(٢) تعاقب هاء التأنيث فتقول في النسب إلى طلحة طلحي، وإلى حنظلة حنظلي ». (٣)

وقال في موضع آخر عند حديثه عن النسب إلى ظبي ونِحْي قال:

« فإذا نسبت إليه قلت ظبييّ ونِحْييٌّ وكذلك إن لحقت شيئا منه الهاء ؛ لأن ياء النسب تعاقب هاء التأنيث فكل ما نسبت إليه فالهاء ملغاة منه فكأنه لم تكن هاء ». (٤)

وقال ابن يعيش:

« اعلم أن حذف تاء التأنيث قد كثر عنهم واطرد حتى صار قياسا يسمع ما قالوه ويحمل عليه نظائره، فإذا نسبت إلى اسم في آخره تاء التأنيث حذفتها لا يجوز غير ذلك فتقول في النسب إلى البصرة بصري وإلى مكة مكي وإلى الكوفة كوفي وإلى فاطمة فاطمي ». (٥)

وقال الرضي:

« وحذف تاء التأنيث مطلقا أي سواء كان ذو التاء علما كمكة والكوفة، أو غير علم كالغرفة والصفرة....

---

(١) الكتاب ٣/٣٣٩.

(٢) سماها سيبويه الإضافة والنسبة وسماها المبرد الإضافة وسماها ابن الحاجب النسبة.

(٣) المقتضب ٣/١١٥.

(٤) المرجع السابق نفس الجزء والصفحة.

(٥) شرح المفصل ٥/١٤٤.

وسواء كانت التاء في مؤنث حقيقي أو لا كعزة وحمزة ». [١]

فإذا كانت الهاء حكمها الحذف عند النسب فما العلة في هذا الحكم ؟

العلة في حذف الهاء:

الذي يتضح من كلام سيبويه أن الذي شجع على حذفها كونها تتغير من الوصل إلى الوقف قال:

« لأنهم يحذفون ما لا يتغير فلما كان هذا متغيرا في الوصل كان الحذف له ألزم». [٢]

أما المبرد فقد علله بالتشابه بين الياء والهاء قال: « وإنما عاقبتها ؛ لأنه يؤتى بها زائدة في الاسم بعد الفراغ من تمامه، فإنهما يحلان محلا واحدا ألا ترى أنك تقول تمرة وتمر وبرة وبر فلا يكون بين الواحد والجمع إلا الهاء.

وتقول على هذا زنجي وزنج وروميي وروم فلا يكون بينهما إلا الياء المشددة ؛ فلذلك حلتا محلا واحدا ». [٣]

بينما علله السيرافي تعليلا آخر فقال:

« وإنما وجب حذف الهاء لأنها لو أبقيناها فقلنا بصرتي ومكتي في نسب الرجل إليهما لوجب أن تقول بصرتية ومكتية فيجتمع في الاسم تأنيثان التاء الأولي للمنسوب إليها والثانية للمنسوبة وهذا لا يكون في اسم واحد ». [٤]

وذكر ابن يعيش الوجهين معا قال:

« لأنا لو بقيناها في الاسم على ما كانت عليه قبل النسب لوجب أن نقول بصرتي وكوفتي ومكتي في الرجل ينسب إلى البصرة والكوفة ومكة ولزمنا أن نقول إذا نسبنا امرأة إلى ما فيه تاء التأنيث بصرتية وكوفتية ومكتية وفاطمتية فكان يجمع في الاسم الواحد تاءان للتأنيث وذلك لا يجوز.

---

(١) شرح الشافية ٣/٥.

(٢) الكتاب ٣/٣٣٩.

(٣) المقتضب ٣/١١٥.

(٤) تقريرات السيرافي على الكتاب هامش الكتاب ٣/٣٣٥.

وأيضا فإن ياءي النسب لما كانت مشابهة لتاء التأنيث من الجهات المتقدمة لم تجمع بينهما كما لم يجمع بين علامتي نسبة ». (١)

وعلله الرضي أيضا بالحذر من اجتماع التاءين إحداهما قبل الياء والأخرى بعدها إذا كان المنسوب إلى ذي التاء مؤنثا ثم طرد حذفها في المنسوب المذكر.

واعترض على علة المنع بالتشابه بينهما بأنه يلزمهم على هذا التعليل ألا يقولوا كوفية وبصرية قال:

« قيل: إنما حذفت لأن الياء قد تكون مثل التاء على ما ذكرنا من إفادة الوحدة والمبالغة، وفي كونها لا لمعنى، فلو لم تحذف لكان كأنه اجتمع ياءان أو تاءان، ويلزمهم على هذا التعليل أن لا يقولوا نحو كوفية وبصرية إذ هذا أيضا جمع بينهما ». (٢)

وأضاف في التصريح على التعليل باجتماع علامتي تأنيث وجودها في نسبة المذكر ووقوعها حشوا قال:

« لأن بقاءها يوقع في إثبات تاء التأنيث في نسبة المذكر واجتماع تاءين في نسبة مؤنث إلى مؤنث نحو امرأة مكتية وإيقاع تاء التأنيث حشوا ». (٣)

أثر حذف الهاء على حذف الياء والواو من فَعِيلة وفُعَيْلة وفَعُوْلة: (٤)

من الأمور التي تشتهر في المسائل الصرفية أن الحذف يشجع على الحذف ولما كانت هاء التأنيث قد حكم عليها في باب النسب بالحذف كان حذفها في

---

(١) شرح المفصل ١٤٤/٥.

(٢) شرح الشافية ٦/٢.

(٣) التصريح بمضمون التوضيح ٣٢٨/٢، وشرح الأشموني لألفية ابن مالك ١٧٨/٤، حاشية الصبان ١٧٨/٤.

(٤) فعولة عند سيبويه لقولهم في شنوءة شنئي خلافا للمبرد حيث قصرها على شنوءة ولا يحذف في غيرها وقال الرضي وقول المبرد هنا متين، شرح الشافية ٢٤/٢.

فعيلة وفعيلة عند الجميع وحذفها في فعولة عند سيبويه مذكرا بحذف الياء والواو فيهن إذا الحذف يذكر الحذف كما يقول الصرفيون.

ولما كان حذف الواو والياء هنا مترتبا على حذف الهاء كان من الضروري دراسة هذه المسألة لدخولها في صميم البحث قال سيبويه في باب ما حَذْفُ الياء والواو فيه القياس:

« وذلك قولك في ربيعة: رَبَعيٌّ وفي حنيفة حَنفيٌّ، وفي جذيمة جذميٌّ، وفي جُهَينة جُهَنيٌّ وفي قتية قُتبيٌّ، وفي شَنوءَة شنئيٌّ وتقديرها شَنُوعة وشنعيٌّ ؛ وذلك لأن هذه الحروف قد يحذفونها من الأسماء لما أحدثوا في آخرها لتغييرهم منتهي الاسم، فلما اجتمع في آخر الاسم تغييره وحذف لازم لزمه حذف هذه الحروف ؛ إذ كان من كلامهم أن يحذف لأمر واحد فكلما ازداد التغيير كان الحذف ألزم، إذ كان من كلامهم أن يحذفوا لتغيير واحد ». (١)

وقال المبرد:

« فإن كانت هاء التأنيث في الاسم، فالوجه حذف الياء ؛ لما يدخل الهاء من الحذف والتغيير وذلك قولك في ربيعة ربعي وفي حنيفة حنفي وفي جذيمة جذمي وفي ضُبَيْعة ضُبَعِي ». (٢)

وقال ابن يعيش:

« تعمل ثلاثة أشياء:

تحذف تاء التأنيث، ثم ياء فعيلة، وتنقله من فعِل مكسور العين(٣) إلى فعَل مفتوح العين

أما حذف تاء التأنيث فعلى الجادة، وأما حذف الياء فلأنها في نفسها مستثقلة مع كونها زائدة وقد حصل في الكلمة أسباب أوجبت ثقلها وهو أنه اجتمع فيها

(١) الكتاب ٣/٣٣٩.

(٢) المقتضب ٣/١١١.

(٣) التغير الثالث خاص بفعيلة مكسور العين بخلاف فُعَيلة فالعين فيه مفتوحة.

ياء فعيلة أو فُعيلة مع كسر علم النسبة وياءي النسبة وكل ذلك من جنس واحد فاستثقل اجتماعهما والنسب باب تغيير فحذفوا الياء تخفيفا، وذلك لأنهم قد حذفوا من فعيل وفُعيل نحو ثقفي وسلمي وليس في الاسم إلا تغيير واحد وهو تغيير حركة آخرة بالكسر للحاق ياءي النسبة وإن لم يكن ذلك بالقياس(١) عند سيبويه، وإذا كان حذفها فيما لا هاء فيه جائزا كان فيما فيه الهاء لازما لأن فيه تغييرين تغيير حركة وحذف حرف والكلمة كلما ازداد التغيير فيها كان الحذف فيها ألزم، ولما حذفت الياء بقيت الحروف التي كانت قبل الياء مكسورات وهن ثوان فبقي بعد حذف الياء والتاء حنِفا ورَبعا مثل نمِر ففتح في النسب قيل حنفي وربعي كما تقول في نمر نمري ».(٢)

فهذه النصوص وغيرها من نصوص العلماء تؤكد أن حذف الياء عند الجميع والواو عند سيبويه ترجع إلى حذف الهاء.

ويؤكد الرضي هذا المعني فيقول:

« مع قرب بناء فعيل وفُعيل من البناء الثلاثي ليسا مثله إذ ذاك موضوع في الأصل على غاية الخفة، دون هذين، فلا جرم لم يفرق في الثلاثي بين فَعِل وفعِلة نحو نمِر ونمِرة وفتح العين في النسب إليهما.

وأما ههنا فلكون البناءين موضوعين على نوع من الثقل بزيادتهما على الثلاثي لم يستنكر الثقل العارض في النسب غاية الاستنكار حتى يسوى بين المذكر والمؤنث، بل نظر، فلما لم يحذف من المذكر حرف لم يحذف حرف المد أيضا، ولما حذف في المؤنث التاء كما هو مطرد في جميع باب النسب صار باب الحذف مفتوحا، فحذف حرف اللين أيضا، إذ الحذف يذكر الحذف فحصل به مع التخفيف الفرق بين المذكر والمؤنث وكذا ينبغي أن يكون: أي يحذف للفرق بين المذكر والمؤنث ؛ لأن المذكر أول، وإنما حصل الالتباس بينهما لما وصلوا

(١) ذهب المبرد إلى جواز الحذف فيهما قياسا على ما سمع.

(٢) شرح المفصل ١٤٦/٥.

إلى المؤنث ؛ ففصلوا بينهما بتخفيف الثقل الذي كانوا اغتفروه في المذكر وتناسوه هناك، وإنما ذكروا ههنا بما حصل من حذف التاء مع قصد الفرق ».(١)

وقد اشترط لهذا الحذف ألا يكون معتل العين ولا مضاعفا كطويلة وجليلة وقليلة[٢] فإنه لا تحذف فيه الياء عند النسب بل نقول طويلي وجليلي وقليلي.[٣]

الخلاصة:

كان لحذف هاء التأنيث في فَعِيلة وفُعَيلة عند الجميع وفعولة عند سيبويه أثر واضح في حذف الياء والواو فيهن.

وإذا أردنا أن نتبين هذا الأثر بوضوح نستعرض هنا ثلاثة مُثل الأول نَمِر ونمِرة، والثاني حنيف وحنيفة، والثالث غني وغنية.

فلما كان الأول مبنيا على غاية الخفة لم يبال بحذف الهاء وعدم حذفها بل فتحت العين في مذكر ومؤنث.

وأما المثال الثالث فلحصول الثقل المفرط بوجود أربع ياءات مع كسر ما قبل ياءي النسب دعاهم إلى حذف الأولي الساكنة وقلب المتحركة واو فراراً من توالي الأمثال دون مبالاة بمذكر ومؤنث كما فعل في نمِر ونمِرة.

قال الرضي:

---

(١) شرح الشافية ٢/٢١.

(٢) بالضم تصغيرُ قلة تطلق على إناء كالجرة وعلى أعلى الشيء كقلة الجبل وقلة الإنسان رأسه.

(٣) أما في معتل العين لما يلزم فيه من قلب العين ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وتحرك ما بعدها وأما في المضعف فلتوالي الأمثال شرح المفصل ٥/١٤٦، شرح الأشموني لألفية ابن مالك ٤/١٨٨.

« ولم يفرقوا في هذا السبب لقوته بين ذي التاء وغيره فالنسبة إلى على وعليه علوي وكذا قصي وأمية كما استوي في نمِر ونمِرة ». (١)

أما المثال الثاني الذي نحن بصدده فإنه لم يستنكر الثقل العارض فيه غاية الاستنكار، ولما كان الأمر كذلك كان لهم ألا يحذفوا ولكن لما حذفت الهاء صار باب الحذف مفتوحا كما يقولون فحذفت الياء مع قصدهم التمييز بين مذكر ومؤنث.

قال الرضي:

« إذ المد في مثله ليس غاية الثقل كما ذكرنا ؛ ولذلك لم يحذف من المجرد من التاء الصحيح اللام بل حذفه لأدني ثقل حملا على الثلاثي كما مر مع قصد الفرق بين المذكر والمؤنث ». (٢)

(١) شرح الشافية ٢٢/٢.

(٢) المرجع السابق ٢٦/٢.

الفصل الثاني

هاء السكت

المبحث الأول

الحاجة إليها والسر في اختيارها والفرق بين الوقف بها والوقف بالألف

الأصل فى الوقف السكون؛ لأن سلب الحركة أبلغ فى تحصيل غرض الاستراحة[1] فإذا وقف على حرف متحرك سكن فذهبت بذلك حركته.

وللحركة على وجه العموم أهمية كبرى إعرابية[2] كانت أو بنائية أما الإعرابية فواضح، وأما البنائية فقد تكون فاصلة بين متكلم ومخاطب كالحركة على تاء الفاعل أو بين مذكر ومؤنث كأكرمتكَ وأكرمتكِ، ولذلك بالغ بعضهم فى الوقف عليهما فمد قال أكرمتكاه، وأكرمتكيه.[3]

وقد يكون دلالة على محذوف كالفتحة فى نحو لمَ وعلامَ حيث حذفت ألفها للفرق بين الإخبار والاستخبار وبقيت الفتحة دليلا عليها فإذا وقفت عليها بالسكون يكون قد زال الدليل والمدلول عليه.

بل لأكثر من ذلك إذا بقيت الكلمة على حرف واحد نحو (قِ) أمر من وقى و(عِ) أمر من وعى فإن فاءة حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة على حد حذفها فى يعد، واللام محذوفة لبناء الأمر والحركة على العين المتبقية خلف ودليل على اللام المحذوفة فإذا أردنا الوقف عليه مع بقاء الدليل كان ذلك مستحيلاً إذ الحرف الواحد يستحيل تحريكه وإسكانه فى حال، وكذا الحال أيضا إن كان مداً دالا على ندبة أو إنكار، ومن هنا كان من خصائص الوقف اجتلاب هاء تسمى هاء

(١) التصريح على التوضيح ٢/٣٤٠.

(٢) لا تلحق هاء السكت ما كانت حركته إعرابية ولا شبيهة بها لعروضها وإنما القصد هنا بيان أهمية الحركة على وجه العموم.

(٣) شرح المفصل ٩/٥٨.

السكت تلحق آخر الكلمة للتوصل إلى بقاء الحركة فى الوقف أو بيان المد كما اجتلبت همزة الوصل للتوصل إلى بقاء السكون فى الابتداء أى اجتلبت للتوصل إلى النطق بالساكن.

وسميت هذه الهاء بهاء السكت لأنها يسكت عليها دون آخر الكلمة.

وحدد النحاة مواضعها وأحكامها على ما سنوضحه فى هذا المبحث ولنا هنا أن نتسائل لماذا اختير هذا الحرف من بين حروف الهجاء لتقوم بهذه الوظيفة؟

السر فى اختيار الهاء للسكت:

إن لغة العرب تنم عن وعى تام لدى العربي وقوة ملاحظته للصفات الصوتية، وخير شاهد لذلك اختياره الهاء لتقوم بالمحافظة على الحركة التى هى بعض حروف اللين وتوضيح ذلك على النحو التالى:

تميزت حروف اللين بخفائها واتساع مخرجها يقول سيبويه:

« ومنها – أى الحروف – الهاوى وهو حرف اتسع لهواء الصوت مخرجه أشد من أتساع مخرج الياء والواو، لأنك قَد تضم شفتيك فى الواو وترفع فى الياء لسانك قِبَل الحنك، وهى الألف .

وهذه الثلاثة أخفى الحروف لاتساع مخرجها، وأخفاهن وأوسعهن مخرجا الألف ثم الياء ثم الواو ».[1]

فهذا النص يوضح فيه سيبويه أن حروف اللين الألف والياء والواو أخفى الحروف لاتساع مخرجها، ثم رتب هذه الحروف من حيث الخفاء بادئا بالألف ثم الياء ثم الواو.

فإذا كانت الهاء أقرب الحروف إلى حروف اللين من حيث خفائها وخفتها بهمسها[2] حتى قال الخليل عنها:

« ألين الحروف الصحاح ».[1]

---

(١) الكتاب ٤/٤٣٥، ٤٣٦.

(٢) المهموس من الحروف حرف أضعف الاعتماد فى موضعه حتى جرى النفس معه وهذه صفة خفة، بخلاف المجهور الذى أشبع الاعتماد فى موضعه ومنع النفس أن يجرى معه حتى ينقضى الاعتماد عليه ويجرى الصوت. الكتاب ٤/٤٣٤ بتصرف.

ويقول سيبويه:

« كما أن دهديت هى فيما زعم الخليل دهدهت بمنزلة دحرجت ولكنه أبدل الياء من الهاء لشبهها بها وأنها فى الخفاء والخفة نحوها فأبدلت كما أبدلت من الياء فى هذه... ويدلك على أنها مبدلة قولهم دهدهت ».[٢]

وقد وصفه ابن جنى بأنه مهتوت فقال:

« ومن الحروف المهتوت، وهو الهاء، وذلك لما فيه من الضعف والخفاء ».[٣]

بل وقد ادعى أبو الحسن الأخفش أنها من مخرج الألف التى هى أخفى حروف اللين.

قال ابن يعيش:

« وأما الهاء فحرف خفى مهموس فناسبت بهمسها وخفائها لين حروف المد واللين، وهى من مخرج الألف كيف وأبو الحسن يدعى أن مخرج الألف هو مخرج الهاء البتة ».[٤]

ومع كون الهاء أقرب الحروف إلى حروف اللين فإنها مع ذلك تعد فى الدراسة الصوتية الحديثة صوتا احتكاكيا أى يضيق معه مجرى الصوت وينتج عنه تذبذب الوترين الصوتيين الذى يؤدى إلى حدوث احتكاك وهذه صفة من صفات الصوامت ولست ابتغى بما قدمته الدخول فى دراسة صوتية لهذا الحرف بل الذى أردت أن أوضحه أن الهاء حرف توسط بين الصوائت والصوامت أى توسط بين حروف اللين وغيرها من الحروف حتى أصل بذلك إلى سر اختياره ليوقف عليه لبيان الحركة التى هى بعض حروف اللين.

إن التناسب الواضح بين الهاء وحروف اللين مع كونها تتصف بأخف صفات الصوامت هو الذى جعلها أنسب الحروف للوقف عليها؛ أى أنها اختيرت من بين الحروف لهذه الوظيفة تبعاً لصفات صوتية.

---

(١) كتاب العين ٣٥٥/١.

(٢) الكتاب ٣٩٣/٤، ٣٩٤.

(٣) سر صناعة الإعراب ٧٨/١.

(٤) شرح المفصل ١٤٢/٩.

وقال الخليل:

« إنما استحسنوا الهاء فى هذا الضرب للينها وهشاشتها وإنما هى نفس لا اعتياض فيها ».[1]

ويقول الرضى فى الوقف بالهاء بعد الألف:

« ذلك لأن الألف حرف خفية إذا جئت بعدها بحرف آخر وذلك فى الوصل تبين النطق، وإذا لم تأت بعدها بشئ وذلك فى الوقف خفيت حتى ظن أن آخر الكلمة مفتوحة، فلذا وصلت بحرف ليبين جوهرها واختاروا أن يكون ذلك الحرف هاء لمناسبتها لخفاء حروف اللين، فإذا جاءت ساكنة بعد الألف فلابد من تمكين مد الألف ليقوم ذلك مقام الحركة فيمكن الجمع بين ساكنين فتبين الألف بذلك التمكين والمد ».[2]

(١) العين ١/٦٠، ٦١.

(٢) شرح الكافية ٢/٤٠٨.

مقارنة بين الوقف بالهاء والوقف بالألف:ـ

استعمل العرب للوقف الألف كما استعملوا الهاء قال سيبويه:

« وقد استعملوا فى شئ من هذا الألف فى الوقف كما استعملوا الهاء، لأن الهاء أقرب المخارج إلى الألف وهى شبيهة بها فمن ذلك قول العرب: حَيَّهَلا[1]، فإذا وصلوا قالوا: حَيَّهَلَ بعُمرَ وإن شئت قلت: حيَّهَلْ... ».[2]

وقال الرضى:

« وقد اسعتملوا فى بعض ذلك الألف مكان الهاء لمشابهتها بها وذلك أنا[3] وحيهلا ».[4]

فما الفرق بين الوقف بالهاء والوقف بالألف ؟

إن الإجابة عن هذا السؤال فى مضمون نص سيبويه حيث قال:

« ومن ذلك قولهم أنا فإذا وصل قال: أن أقول ذاك. ولا يكون فى الوقف فى أنا إلا الألف[5]؛ لم تجعل بمنزلة هو[6] لأن هو آخرها حرف مد[7] والنون خفية فجمعت أنها على أقل عدد ما يتكلم به مفردا، وأن آخرها خفى ليس بحرف إعراب فحملهم هذا على هذا ».[8]

---

(١) حَيَّهلا:- هى حى وهل صوت معناه الحث والاستعجال. ويجمع بينها للمبالغة فى إفادة هذا المعنى ويستعمل كل منهما مفردا للدعاء ومنه حى على الفلاح، و

* ألا حييا ليلى وقولا لها هلا *

فإذا أريد المبالغة جمع بينهما، وحيهل يستعمل لازما ومتعديا وذلك باختلاف تقدير الفعل المسمى فإذا قلت جيهل الثريد فمعناه أحضره وقربه، وحيهل بفلان بمعنى ايت به. (شرح المفصل ٤/٤٦، ٤٧).

(٢) الكتاب ٤/١٦٣.

(٣) على مذهب البصريين الضمير الهمزة والنون أما الكوفيون فالكلمة بكمالها ضمير المتكلم.

(٤) شرح الكافية ٢/٤٠٨.

(٥) خالفه الزمخشرى وابن يعيش فأجازا الوقف بالهاء. المفصل بشرح ابن يعيش٩/٨٣، ٨٤.

(٦) أى لم يوقف عليها بالهاء نحو هوه قال سيبويه: « وقالوا هوه لما كانت الواو لا تصرف للإعراب كرهوا أن يلزموها الإسكان فى الوقف » الكتاب ٤/١٦٣.

(٧) حرف مد حين الوقف عليه فيصير ساكنا مسبوقا بضمة أما مع تحرك الواو فى الوصل فليس بحرف مد.

(٨) الكتاب ٤/١٦٤.

فالذى يفهم من نص سيبويه أن الوقف بالألف فيه زيادة بيان للحركة فحكم بأنه لا يكون في (أنا) إلا الوقف بالألف وأخذ يعدد أسباب ذلك وهى:

١- أن الكلمة ليس آخرها حرف مد كهو.

٢- أن النون خفية.

٣- أنها على أقل عدد ما يتكلم به مفردا.

٤- أن آخرها ليس حرف إعراب.

وعقب عليه بقوله « فحملهم ذلك على هذا » أى على أن يكون الوقف بالألف وليس بالهاء.

وقد ذكر ذلك ابن يعيش أيضا ولكنه كان يعلل لعدم الوقف بالسكون:(١)

قال: « ومن العرب من يقف بالسكون على هو وهى بخلاف أن فإنه لا يوقف عليها بالسكون فلا يقال فى جواب من فعل أنْ كما قيل هوْ وهىْ، وذلك أن أن يضاف إلى قلة حروفها أن آخرها نون وهى خفية وليست هنا حرف إعراب كآخر يدودم فاجتلبت لخفاء النون وقلة الحروف وأن آخرها ليس بحرف إعراب الألف فى الوقف، ولزمت ذلك بخلاف هو وهى فإن آخرها حرف مد ولين وهذا أبين من النون ».(٢)

ولارتباط الألف بالفتحة أى لزوم كون ما قبلها مفتوحا قلت مواضعها فى الوقف قال ابن يعيش:

« ولم يقف العرب فى شئ من كلامها بالألف لبيان الحركة إلا فى هذين الموضعين أعنى هلا(٣) وأنا وتقف فى الباقى بالهاء ».(١)

---

(١) قد يكون مرجع تعليليه لعدم الوقف بالسكون ولم يكن لعدم الوقف بالهاء لأنه أجاز الوقف عليها بالهاء مخالفا فى ذلك سيبويه قال: « وربما وقعت الهاء موقعها فى هذا الموضع لأن مجراهما واحد قالوا: أنه قالوا: (أنه) ومنه قول حاتم هذا فردى أنه ». شرح المفصل ٨٤/٩.

(٢) شرح المفصل ٨٥/٩.

(٣) أى من قولهم « حى هلا ».

(١) شرح المفصل ٩/٨٤.

المبحث الثاني
مواضع زيادة هاء السكت وأحكامها

تزاد هاء السكت إما لبيان الحركة[1] أو لبيان المد عند الوقف.

قال ابن هشام:

« الثالث – أى من الهاء المفردة – هاء السكت وهى اللاحقة لبيان حركة أو حرف نحو ﴿ ﴾[2] ونحوها ههنا، ووازيداه ».[3]

أولاً:- ما زيدت فيه الهاء لبيان الحركة:-

زيدت هاء السكت فى آخر الفعل المعتل اللام فى حالتى الجزم وبناء الأمر منه[4]، وفى هاتين الحالتين إما أن يبقى على حرف أو على حرفين.

فإن بقى على حرف وجب زيادة هاء السكت عند الوقف وإن بقى على حرفين ففيه وجهان:

الوقف بالهاء، الوقف بالسكون.

قال سيبويه:

« هذا باب ما يلحق الكلمة إذا اختلت حتى تصير حرفا فلا يستطاع أن يتكلم بها فى الوقف، فيعتمد بذلك اللحق فى الوقف وذلك قولك: عِهْ وشِهْ. وكذلك جميع ما كان من باب وعى يعى فإذا وصلت قلت: ع حديثا، وشِ ثونا، حذفت لأنك وصلت إلى التكلم به، فاستغنيت عن الهاء فاللاحق فى هذا الباب الهاء ».[5]

---

(١) بشرط ألا تكون حركة إعرابية ولا شبيهة بها نحو لافتى لعروضها وسرعة زوالها شرح الكافية ٤٠٨/٢، وفى التصريح لأن الحركة الإعرابية تعرف بالعامل فلا تحتاج إلى بيان ٣٤٦/٢.

(٢) القارعة من الآية: ١٠.

(٣) مغنى اللبيب ٤٠٢/١.

(٤) على مذهب البصريين خلافا للكوفيين حيث يرون أنه مضارع مجزوم بلام الأمر المحذوفة.

(٥) الكتاب ١٤٤/٤، معانى الحروف للرومانى صـ١٤٦، شرح المفصل ٧٧/٩، ٧٨، شرح الكافية ٤٠٩/٢.

وقال فى موضع آخر:

« وأما لا تَقِهْ من وقيت، وإن تَع أعِهْ من وعيت، فإنه يُلزِمها الهاء فى الوقف من تَرْكها فى أخش، لأنه مجحف بها، لأنها ذهبت منها الفاء واللام فكرهوا أن يسكنوا فى الوقف فيقولوا: إن تعِ أعْ، فيسكنوا العين مع ذهاب حرفين من نفس الحرف[1] وإنما ذهب فى نفس الحرف الأول حرف واحد وفيه ألف الوصل، فهو على ثلاثة أحرف وهذا على حرفين، وقد ذهب من نفسه حرفان ».[2]

قال السيرافى معقبا على قول سيبويه:

« يريد أن قولنا لم يعه ولم يقه، قد ذهب منه حرفان، وهو فاء الفعل ولامه، لأنه من وقى يقى ووعى يعى، فإثبات الهاء فيها أوجب وألزم من إثباتها في ارم واخش لأن الإجحاف بها أكثر والعوض لها ألزم. ومن العرب من لا يثبت الهاء فى ذلك أيضا لأنه على حرفين الأول منهما متحرك يبتدأ به والثانى ساكن والذى يتكلم بهذا ويحذف الهاء منه أقل ممن يحذف الها من ارحم واخش، لأن ارم على ثلاثة أحرف، والذاهب منه حرف واحد ».[3]

وقال ابن يعيش فيما بقى على حرف:

« الحركة دلت على المحذوف فإذا وقفت عليه بالسكون فيكون إجحافا فوجب أن تأتى بالهاء ليقع السكون عليها وتسلم الحركة دليلا على المحذوف؛ لأن المحذوف إذا كان خلف وعليه دليل كان كالثابت الموجود مع أن ذلك يكاد أن يكون متعذرا؛ لأن الابتداء بالحرف يوجب تحريكه والوقف عليه يقتضى إسكانه، والحرف الواحد يستحيل تحريكه وإسكانه فى حال واحدة».[4]

وقال سيبويه فيما بقى على حرفين:

« هذا باب ما تلحقه الهاء فى الوقف لتحرك آخر الحرف وذلك قولك فى بنات الياء والواو التى الياء والواو فيهن لام فى حال الجزم: ارمه، ولم يغزه، واخشه، ولم يقضه ولم يرضه وذلك

(١) يقصد بالحرف هنا الكلمة مقارنا بين ما حذف منه حرف وما حذف حرفان.

(٢) الكتاب ١٥٩/٤، ١٦٠، شرح المفصل ٧٧/٩، ٧٨، شرح الكافية ٤٠٩/٢.

(٣) تقريرات السيرافى على الكتاب هامش الكتاب ١٦٠/٤، شرح الكافية ٤٠٩/٢.

(٤) شرح المفصل ٧٨/٩ لذلك قال حكمها لازم ٤٥/٩.

لأنهم كرهوا إذهاب اللامات والإسكان جميعا فلما كان ذلك إخلالا بالحرف كرهوا أن يسكنوا المتحرك فهذا تبيان أنه قد حذف آخر هذه الحروف...

وقد يقول بعض العرب: ارم فى الوقف، واغز، واخش، حدثنا بذلك عيسى بن عمر ويونس وهذه اللغة أقل اللغتين»[1]،

ومنه قوله تعالى: ﴿ الرَّحْمَٰنِ الْوَاقِعَةِ الْحَدِيدِ الْمُجَادِلَةِ الْحَشْرِ الْمُمْتَحَنَةِ ﴾[2]قرأ حمزة والكسائى ويعقوب وخلف بحذف الهاء وصلا وإثباتها وقفا على أنها للسكت، وقرأ الباقون بإثباتها وقفا ووصلا.[3]

قيل هى للسكت أيضا وأجرى الوصل مجرى الوقف.[4]

ويحتمل أن تكون أصلا بنفسها.[5]

ومن ورودها فى محذوف اللام لبناء الأمر قوله تعالى: ﴿ الْقَلَمِ الْحَاقَّةِ ﴾[6] وهو أمر من يقتدى والهاء فيه للسكت ساكنة.

---

(١) الكتاب ١٥٩/٤.

(٢) البقرة من الآية: ٢٥٩.

(٣) السبعة ١٨٩، اتحاف فضلاء البشر ١٦٢.

(٤) معانى القرآن للأخفش ١٩٨/١، الطبرى ٣٦/٣، البحر المحيط ٢٩٢/٢.

(٥) قال الفراء وتكون الهاء من أصله، ومن وصله بغيرها جعله من المساناة لأن لام سنة تعتقب عليها الهاء والواو. معانى القرآن ١٧٢/١.

أو يكون من قوله تعالى: ﴿ مِنْ الْبَشَرِ غَيَّرَ ﴾ [الحجر من الآية: ٢٦] من قولهم سن اللحم إذا تغير ريحه فإن يكن كذلك فهو أيضاً مما أبدلت نونه ياء كما أبدلت فى تظنيت وأصله تظننت فحذفت الياء للجزم والهاء حينئذ للسكت. معانى القرآن للفراء ١٧٢/١، التبيان فى إعراب القرآن ٢٠٩/١، كشف المشكلات وإيضاح المعضلات ١٨٤/١، الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢٠٨/١.

(٦) الأنعام : ٩٠ ، قرأ حمزة والكسائى بغير هاء فى الوصل باعتبار أنها هاء السكت جئ بها فى الوقف خاصة لبيان الحركة، وقرأ الباقون بالهاء فى الوصل أيضا على نية الوقف اتباعا لثباتها فى الخط، قال فى الكشف وإنما تثبت فى الخط ليعلم أن الوقف بالهاء وأجاز ابن الإنبارى أن تكون كناية عن المصدر فتثبت فى الوصل والوقف، وابن ذكوان يصل الهاء بياء وهشام يكسرها كأنهما جعلا الهاء لغير السكت جعلاها كناية عن

الموضع الثانى:

ما الاستفهامية المجرورة بحرف نحو عم ولم وفيم أو المجرورة بالإضافة نحو (مجئ م جئت) وهو سؤال عن صفة المجئ أى جئت مجئ م ولم تركب مع ذا فإنها تحذف ألفها[1] وتبقى الفتحة دليلا عليها وذلك عند الوقف وقد نص سيبويه على لزومها إذا كانت (ما) مجرورة بالإضافة وكونها أجود إذا كانت مجرورة بالحرف قال سيبويه:

« وأما قولهم: علامه وفيمه ولمه وبمه وحتامه ؟ فالهاء فى هذه الحروف أجود إذا وقفت، لأنك حذفت الألف من ما فصار آخره كآخر ارمه واغزه...

وأما قولهم: (مجئ م جئت)، (ومثل م أنت) فإنك إذا وقفت ألزمتها الهاء ولم يكن فيه إلا ثبات الهاء؛ لأن (مجئ ومثل) يستعملان فى الكلام مفردين لأنهما اسمان. وأما الحرف الأول فإنها لا يتكلم بها مفردة من (ما)، لأنها ليست بأسماء فصار الأول والآخر بمنزلة حرف واحد لذلك. ومع هذا أنه أكثر فى كلامهم، فصار هذا بمنزلة حرف واحد نحو اخش، والأول من مجئ م جئت ومثل م أنت ليس كذلك... ».[2]

وقال ابن يعيش معللا لجودة الوقف بالهاء مع جرها بحرف الجر:

« فالهاء فى هذه الحروف أجود نحو قولك فى الوقف حتامه وفيمه وعلامه لأنك حذفت الألف فى (ما) وبقيت الفتحة دليلا على المحذوف فشحوا على الفتحة أن يحذفها الوقف فيزول

المصدر الكشف عن وجوه القراءات ٤٣٩/١، معانى القرآن للفراء ١٧٢/١، التبيان فى إعراب القرآن ٥١٧/١.

(١) للتفرقة بين الإخبار والاستخبار.

(٢) الكتاب ١٦٥/٤، شرح الكافية ٤٠٩/٢، التوضيح ٣٤٥/٢، سر صناعة الإعراب ٢١٩/٢.

الدليل والمدلول عليه فألحقوها هاء السكت فيقع الوقف عليها وتسلم الفتحة فصار ذلك كالعمل فى اغزه وارمه.

وقوم من العرب يقفون بالإسكان من غير هاء، ويقولون فيم وعلام ويحتج بأن الوقف عارض والحركة تعود فى الوصل ».[1]

وقرأ الضحاك وابن كثير (عمه) بهاء السكت فى قوله تعالى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ﴾[2].

قال الزمخشرى:

« وعن ابن كثير أنه قرأ عمه بهاء السكت ولا يخلو إما أن يجرى الوصل مجرى الوقف، وإما أن يقف ويبتدئ يتساءلون عن النبأ العظيم على أن يضمر يتساءلون لأن ما بعده يفسره كشئ يبهم ثم يفسر ».[3]

وعد القرطبى عدم لحاق الهاء فى هذه الحال لحنا لأنه يفضى إلى حذف الحركة بعد الألف.[4]

وقال أبو حيان:

« وقرأ الضحاك وابن كثير فى رواية عمه بهاء السكت أجرى الوصل مجرى الوقف لأن الأكثر فى الوقف على ما الاستفهامية هو بإلحاق هاء السكت إلا إذا أضيف إليها فلابد من الهاء فى الوقف نحو مجئ مه ».[5]

---

(١) شرح المفصل ٨٧/٩.

(٢) النبأ الآية: ١.

(٣) الكشاف ١٧٦/٤، شرح المفصل ٤٥/٩.

(٤) القرطبى ٣٠/٢، ٣٤٦/٥.

(٥) البحر المحيط ٤١٠/٨.

ولقائل أن يقول إذا كان الأكثر فى المجرورة بالحرف لحاق هاء السكت فلم قرأ أكثر القراء بغير هاء ؟

أجاب عن ذلك الأشمونى قال:

« اتصال الهاء بالمجرورة وإن لم يكن واجبنا أجود فى قياس العربية وأكثر، وإنما وقف أكثر القراء بغير هاء إتباعا للرسم ».(١)

الموضع الثالث:ـ

كل مبنى على حركة بناء دائمة ولم يشبه المعرب سواء أكان ما قبلها متحركا كياء المتكلم وكهى وهو عند من فتحهن فى الوصل ككاف الخطاب أو كان ما قبلها ساكنا كنون المثنى والمجموع جمع سلامة وأين وثم وكيف. يقول سيبويه:

« هذا باب ما يبينون حركته وما قبله متحرك: فمن ذلك الياء التى تكون علامة المضمر المجرور أو تكون علامة المضمر المنصوب وذلك قولك هذا غلاميهْ، وجاء من بعديهْ، وإنه ضربنيهْ كرهوا أن يسكنوها إذ لم تكن حرف الإعراب، وكانت خفية فبينوها .

وأما من رأى أن يسكن الياء فإنه لا يلحق الهاء، لأن ذلك أمرها فى الوصل، فلم يحذف منها فى الوقف شئ.

وقالوا: هيه وهم يريدون هىَ شبهوها بياء بعدى وقالوا هوه لما كانت الواو لا تصرف للأعراب كرهوا أن يلزموها الإسكان فى الوقف فجعلوها بمنزلة الياء، كما جعلوا كيفه بمنزلة مسلمونهْ ومثل ذلك قولهم: خذه بحُكِمكَهْ وجميع هذا فى الوصل بمنزلة الأول ».(٢)

والذى يجب توضيحه هنا فيما يخص ياء المتكلم أنها تلحقها هاء السكت لبيان الحركة حال كونها متحركة مفتوحة وهو لغة من لغتين واردتين فيها وذلك إذا كانت لاحقة لاسم مفرد أو

(١) شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ٢١٧/٤.

(٢) الكتاب ١٦٣/٤، سر صناعة الإعراب ٢١٩/٢، شرح المفصل ٨٤/٩.

جمع تكسير صحيح أو جمع سلامة لمؤنث أو لمعتل جار مجرى الصحيح، وفيها حينئذ لغتان الفتح والتسكين[1] نحو غلامِيَ وغلامِيْ، وغلمانِيَ وغلمانِيْ وظبيَ وظبيْ.

ولا تلحقها هاء السكت عند الوقف إلا إذا كانت متحركة مفتوحة لبيان الحركة[2] كقوله تعالى: ﴿الْكَهْفِ [3]مَرْيَمَ طٰهٰ ۞ الْحَجِّ الْمُؤْمِنُونَ النُّورِ الْفُرْقَانِ الشُّعَرَاءِ ۞﴾[4].

قال الزمخشرى:

« الهاء للسكت فى كتابيه وكذلك حسابيه وماليه وسلطانيه[5] وحق هذه الهاآت أن تثبت فى الوقف وتسقط فى الوصل وقد استحب إيثار الوقف إيثارا لثباتها فى المصحف وقيل لا بأس بالوصل والإسقاط، وقرأ ابن محيصن بإسكان الياء بغير هاء وقرأ جماعة إثبات الهاء فى الوصل والوقف جميعا لاتباع المصحف ».[6]

وذهب الرضى إلى أنه من إجراء الوصل مجرى الوقف[7].

---

(١) يوقف على الساكنة بأحد وجهين إثبات الياء لأنه لا تنوين معها يوجب هذا فهى ثابتة فى الوصل ولا تحذف فى الوقف، والوجه الآخر أن تحذف ومنه قراءة أبى عمرو (ربى أكرمن) (ربى أهانن) من الآية ١٥، ١٦ من سورة الفجر.

(٢) ويجوز الوقف عليها بالسكون.

(٣) هاء اسم فعل أمر بمعنى خذ يجوز مد ألفها كما فى الآية ويستعملان بكاف الخطاب وبدونها ويجوز فى الممدودة أن يستغنى عن الكاف بتصريف همزتها تصريف الكاف فيقال هاءَ بالفتح لمذكر وهاءِ بالكسر للمؤنث وهاؤما وهاؤم وهاؤن. مغنى اللبيب ٤٠٢/٢.

وكتابيه منصوب بها ؤم عند الكوفيين وباقرؤا عند البصريين لأنه أقرب العاملين على حد خلافهما فى التنازع.

(٤) سورة الحاقة الآيتين: ١٩، ٢٠.

(٥) من قوله تعالى: ﴿الْحُجُرَاتِ قٓ الذَّارِيَاتِ الطُّورِ النَّجْمِ الْقَمَرِ الرَّحْمٰنِ الْوَاقِعَةِ الْحَدِيدِ الْمُجَادِلَةِ الْحَشْرِ الْمُمْتَحَنَةِ الصَّفِّ الْجُمُعَةِ الْمُنَافِقُونَ التَّغَابُنِ﴾ [الحاقةالآيتين: ٢٥، ٢٦].

(٦) الكشاف ١٣٥/٤، البحر المحيط ٣٢٥/٨.

(٧) شرح الكافية ٤٠٩/٢.

وسوى ابن يعيش بين دخول الياء على اسم أو فعل نحو ضربنيهْ وغلاميهْ[1] وكذا إذا كان قبل الياء ألف التثنية أو ألف المقصور أو ياء التثنية أو ياء المنقوص ولا وجه لياء المتكلم حينئذ إلا الفتح قال سيبويه:

« ومما يجرى مجرى مسلمونَهْ علامة المضمر التى هى ياء وقبها ألف أو ياء، لأنها جمعت أنها خفية وأن قبلها ساكناً، فأجريت مجرى مسلمانه ومسلمونه نعلينَهْ وذلك قولك غلامايَهْ، وغلاميَّهْ وعصايه وبشرايه ويا قاضيَّه ومن دخول هاء السكت على ضمير الغائب قوله تعالى: ﴿ ﴾[2].

قال الزمخشرى:

« الهاء للسكت وإذا وصل القارئ حذفها وقيل حقه لا يدرج لئلا يسقطها الإدراج لأنها ثابتة فى المصحف وقد أجيز إثباتها فى الوصل ومن إلحاقها بضمير الغائب قول حسان بن ثابت:

إذا مـــا تـرعـــرع فينـــا الغـــلام فمـــا أن يقـــال لـــه مـــن هـــوه[3]

وأما ما كان متحركا مسبوقا بساكن فقد قال عنه سيبويه:

« فمن ذلك النونات التى ليست بحرف إعراب، ولكنها نون الاثنين والجمع[4] وكان هذا أجدر أن تبين حركته حيث كان من كلامهم أن يبينوا حركة ما كان قبله متحركا مما لم يحذف من آخره شئ؛ لأن ما قبله مسكَّن فكرهوا أن، يسكن ما قبله، وذلك إخلال به وذلك: هما ضاربانهْ وهم مسلمونَهْ وهم قائلونه ومثل ذلك هُنّهْ وضربتُنَّهْ وذهبتُنَّهْ فعلوا ذلك لما ذكرت لك. ومع ذلك أيضا أن النون خفية، فذلك أيضا مما يؤكد التحريك، إذ كان يحرك ما هو أبين منها وما حُرِّك وما قبله متحرك.

ومثل ذلك أينهْ تريد أينْ، لأنها نون قبلها ساكن، وليست بنون تغُيّر للإعراب ولكنها مفتوحة على كال حال فأجريت ذلك المجرى.

---

(١) شرح المفصل ٨٥/٩ ونسب ذلك فى التصريح للجار بردى التصريح ٣٤٥/٢.

(٢) القارعة الآية: ١٠.

(٣) الشاهد فى البيت قوله (هوه) حيث أدخل هاء السكت على الضمير حين اعتزم الوقف عليه وهو من شواهد شرح المفصل ٨٤/٩، وقال أنشده سيبويه ولم أجده فى سيبويه، التصريح على التوضيح ٣٤٥/٢.

(٤) منعه ابن خروف وغلَّطه ابن الضائع فى المنع التصريح على التوضيح ٣٤٥/٢.

ومثل ذلك قولهم: ثَمَّهْ، لأن فى هذا الحرف ما فى أين أن ما قبله ساكن وهى خفية كالنون وهى أشبه الحروف بها فى الصوت، فلذلك كانت مثلها فى الخفاء... ومثل ذلك قولهم هلمه يرد: هلمَّ....

ومثل ما ذكرت لك قول العرب: (إنَّهْ) وهم يريدون إنَّ ومعناها أحل وقال:

ويقلـــن شـــيب قـــد عـــلا ك وقـــد كبـــرت فقلـــت إنَّـــهْ[1]

ومثل نون الجمع قولهم: اعَلَمَنّهْ، لأنها نون زائدة وليست بحرف إعراب وقبلها حرف ساكن، فصار هذا الحرف بمنزلة هُنَّ، وقالوا فى الوقف كيفه وليته ولعله فى كيف وليت ولعل لما لم يكن حرفا يتصرف للإعراب وكان ما قبلها ساكنا جعلوها بمنزلة ما ذكرنا .

وزعم الخليل أنهم يقولون: انطلقْتُهْ، يريدون انطلقتُ، لأنها ليست بتاء إعراب وما قبلها ساكن ».[2]

ونسب الرضى لبعض البصريين منع دخولها فيما ذكره الخليل للالتباس بضمير المصدر فى انطلقته وبضمير المصدر والمفعول به فى ضربته وقد رده الرضى فقال:

« وليس بشئ لأن الخليل حكى انطلقته عن العرب، ولو كان اللبس مانعا لم يقولوا عطيتكه وإنه وليته ولعله واعلمنه ».[3]

كما ذكر الرضى أن دخولها فيما قبل آخره ساكن أقوى وأكثر من دخولها فيما قبل آخره متحرك حتى لا يجتمع ساكنان لو سكن الآخر ».[4]

وأما حكمها فى هذه المواضع فجائز يفهم ذلك من قول سيبويه:

---

(١) البيت من مجزوء الكامل لعبيد الله بن قيس الرقيات ديوانه صـ٦٦. والشاهد فيه ورود إنه بمعنى نعم والهاء فيها للسكت خلافا لأبى عبيدة حيث أنكر ورودها فى الكلام بمعنى نعم إلا على التأويل لا أنها موضوعة فى اللغة لذلك وعلى ذلك فالهاء ضمير منصوب بإن وخبرها محذوف أى إنه كذلك وهو من شواهد الكتاب ١٥١/٣، ١٦٢/٤ وشرح شواهده ٣٧٥/٢، الجنى الدانى صـ٣٩٩، رصف المبانى صـ١١٩، ١٢٤، ٤٤٤، مغنى اللبيب ٤٦/١، وشرح شواهده ١٢٦/١.

(٢) الكتاب ١٦١/٤، ١٦٢.

(٣) شرح الكافية ٤٠٨/٢.

(٤) المرجع السابق نفس الجزء والصفحة.

« وغير هؤلاء من العرب، وهم كثير، لا يلحقون الهاء فى الوقف ولا يبينون الحركة، لأنهم لم يحذفوا شيئاً يلزم هذا الاسم فى هذا الموضع، كما فعلوا ذلك فى بنات الياء والواو ».[1]

قال السيرافى:

« يريد أن قوما يدخلون الهاء فى ارمه ولم يغزه وما أشبه ذلك، مما ذهب منه حرف أو حرفان، ولا يدخلونها فيما ذكره فى هذا الباب؛ لأنهم قدروا إدخالها عوضا من الذاهب فى ارمه ونحوه ولم يذهب من هذا الباب شئ يجعل الهاء عوضا من ذهابه ».[2]

وقال الرضى:

« وبعض العرب لا يلحقون هاء السكت من المتحرك الآخر إلا ما حذف من آخره شئ ولا يقفون على ما لم يحذف منه شئ كأنا ولعل وليت وسائر ما ذكرناه إلا بالإسكان ».[3]

ونص السيوطى على حكم الجواز فقال:

« ويجوز اتصال الهاء بكل متحرك حركة غير إعرابية سواء كانت بنائية نحو هوه وهيه وثمه وأنه أم لا نحو الزيدانه والمسلمونه ويجوز فى ذلك ترك الهاء والوقف بالسكون ».[4]

(١) الكتاب ١٦٢/٤.

(٢) تقريرات السيرافى على الكتاب هامش الكتاب ١٦٢/٤.

(٣) شرح الكافية ٤٠٩/٢.

(٤) همع الهوامع ٢١٠/٢.

ثانياً ما لا تلحقه الهاء:ـ

ولا تلحق هذه الهاء ما كان معربا ولو كان ممنوعا من الصرف يقول سيبويه:

« وأما أحمَرُ ونحوه، إذا قلت رأيت أحمرَ، لم تلحق الهاء؛ لأن هذا الآخر حرف إعراب يدخله الرفع والنصب وهو اسم يدخله الألف واللام فيجر آخره، ففرقوا بينه وبين ما ليس كذلك وكرهوا الهاء فى هذا الاسم فى كل موضع وأدخلوها التى لا تزول حركتها، وصار دخول كل الحركات فيه وأن نظيره فيما ينصرف منون عوضا من الهاء حيث قويت هذه القوة ».[1]

وكذا إذا كان الإعراب مقدرا يقول ابن يعيش:

« ولم يقل فى أفعى أفعاه ولا فى أعمى أعماه؛ لأن هذه الأسماء متمكنة معربة، فلم تلحق الهاء فى الوقف لئلا يلتبس بالإضافة إذ لو قال أعماه وأفعاه لتوهم فيها الإضافة إلى مضمر غائب ومع ذلك فإن الألف فى أعمى ونحوه فى حكم المتحرك بحركة الإعراب، ألا ترى أنه لو كان فى هذا الاسم غير الألف لدخلها حركات الإعراب، فلما كانت الألف فى حكم ما هو متحرك بحركة الإعراب لم يدخلوا عليها الهاء لأن هذه الهاء لا تتبع حركة إعراب».[2]

وعلله الرضى: بعروضها وسرعة زوالها.[3]

وعلله الشيخ خالد فى التصريح بأن حركة الإعراب تعرف بالعامل فلا تحتاج إلى بيان بهاء السكت. وشذ أعطنى أبيضه حكاه سيبويه قال أراد أبيض فضعف وألحق الهاء.[4]

ولم يلحقوها النونات فى الأمثلة الخمسة لأنها علامة الرفع فهى كالحركة الإعرابية.

ولا ما كانت حركة البناء فيه عارضة كلا رجل ويا زيدُ وخمسة عشر وشذ قوله:[5]

(١) الكتاب ١٦٤/٤.

(٢) شرح المفصل ٨٥/٩، الكتاب ١٦٥/٤.

(٣) شرح الكافية ٤٠٨/٢.

(٤) التصريح على التوضيح ٣٤٥/٢.

(٥) رجز اختلف فى نسبته إلى قائله ، فقيل لأبى النجم الكتاب ٢٩٠/٣، الأزهية صـ٢٢، الخصائص ٣٦٥/٢، خزانة الأدب ٣٧٩/٢، شرح الشواهد للعينى ٢٦٨/٢، والمقاصد النحوية ٤٤٨/٣، شرح شواهد المغنى

يـــا رب يـــوم لِـــىَ لا أُظَلَّلُـــهْ أرمـــض مـــن تحـــت وأضـــحى مـــن عَلُـــهْ

حيث لحقت هاء السكت ما بنى بناء عارضا فإن عل من باب قبل وبعد[1] .

ووهم ابن مالك والجوهرى فحسبا أن الهاء ضمير قال ابن هشام:

« الهاء للسكت بدليل أنه مبنى ولا وجه لبنائه لو كان مضافاً ».[2]

وعلله ابن يعيش بأن حركته تشبه حركة الإعراب ثم قال:

« وإذا لم تدخل على المشابه للمعرب فإن لا تدخل على المعرب كان ذلك بطريق الأولى وذلك من قبل أن حركات البناء المحافظة عليها أقوى من حيث أنها تجرى مجرى حروف تركيب الكلمة التى لا يستغنى عنها لا سيما إذا صارت دلالة وأمارة على شئ محذوف.[3]

قال الرضى:

« وكذا لم يلحقوها آخر الماضى المجرد لأنه إنما حرك كما ذكرنا فى بابه لمشابهة المعرب فكأن حركته إعرابية فلم يقولوا ضرَبهْ ».[4]

ونسب السيوطى هذا إلى سيبويه والجمهور قال:

« وما ذكر من أنها لا تلحق الماضى وهو مذهب سيبويه والجمهور وقيل تلحقه مطلقا لأنه مبنى على حركة لازمة فلحقته قياسا على غيره من المبنيات، وقيل تلحقه إن لم يخف لبس ولا تلحقه إن خيف فيقال فى قعد قعده ولا يقال فى ضرب ضربه لئلا يلتبس بضمير المفعول بخلاف

٤٤٩/١، ونسبه فى التصريح ٣٤٦/٢ لابن مروان، والشاهد قوله (عله) حيث لحقتها هاء السكت مع كون بنائها عارضا قال العينى وأجيب بأنها بدل من الواو والأصل من علو.

(١) التصريح على التوضيح ٣٤٦/٢.

(٢) مغنى اللبيب ١٧٦/١.

(٣) شرح المفصل ٤٥/٩.

(٤) شرح الكافية ٤٠٨/٢.

قعده فإنه لا يتعدى إلى مفعول فلا يلتبس وهو معنى قولى وثالثها تلحق اللازم أى دون المتعدى ».[1]

وقوله: (قعده لا يلتبس) فيه نظر إذ يلتبس بضمير المصدر حيث يتصل باللازم.

وأجاب عنه الصبان فى حاشيته بقوله:

« وقد يقال هاء قعده وإن لم تلتبس بضمير المفعول به تلتبس بضمير المصدر إلا أن يقال هو احتمال بعيد أو الحاصل معه إحمال لا لبس بخلاف ضربه ».[2]

(١) همع الهوامع ٢/٢١٠، شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ٤/٢١٩.

(٢) ٤/٢١٩.

ثالثاً: ما لحقته الهاء لبيان المد:

ولما زيدت هاء السكت لبيان الحركة زيدت أيضا لبيان المد يقول سيبويه:

« وقد لحقت هذه الهاءات بعد الألف فى الوقف، لأن الألف خفية فأرادوا البيان، وذلك قولهم هؤلاه وههناه... واعلم أنهم لا يتبعون الهاء ساكنا سوى هذا الحرف الممدودة، لأنه خفى فأرادوا البيان كما أرادوا أن يحركوا.

وناس من العرب كثير لا يلحقون الهاء كما لم يلحقوا هو وهن ونحوهما ».[1]

وقال ابن يعيش:

« إذا قصر هؤلاء وقف بالألف أو ألحق الهاء، أما من مد وهمز فإنه يقف على الهمز بالسكون.

ولا تتبع هذه الهاء شيئا من السواكن إلا الألف لخفائها فلا يقولون فى هُوْ هُوْه، ولا فى هِيْ هِيْهْ على لغة من أسكن الواو والياء؛ لأن الألف أخفى لبعدها فكانت إلى البيان أحوج ».[2]

وما ذكره سيبويه وابن يعيش من كون الهاء لا تتبع ساكنا من حروف المد إلا الألف إنما هو فى غير الندبة[3] أو الإنكار.

(أ) إلحاق الهاء لمدة الندبة:

قال سيبويه فيما كانت مدته للندبة:

« وقد يلحقون فى الوقف هذه الهاء الألف التى فى النداء، والألف والياء والواو فى الندبة؛ لأنه موضع تصويت وتبيين، فأرادوا أن يمدوا فألزموها الهاء فى الوقف لذلك وتركوها فى الوصل لأنه يستغنى عنها كما يستغنى عنها فى المتحرك فى الوصل، لأنه يجئ ما يقوم مقامها وذلك قولك يا غلاماه، ووازيداه، واغلامهوه، وواذهاب غلامهيه ».[4]

---

(١) الكتاب ٤/١٦٥.

(٢) شرح المفصل ٩/٨٥، شرح الكافية ٢/٤٠٨.

(٣) المندوب هو المذكور بعد (يا) أو (وا) تفجعا لفقده حقيقة أو حكما أو توجعا لكونه محل ألم أو سببه.

(٤) الكتاب ٤/١٦٥، ١٦٦.

وقول سيبويه الألف والياء والواو فى الندبة هو لعموم حرف المد، إذ الأصل فيه أن يكون ألفا لإطالة الصوت لأن الألف أمدهن صوتا وعلى ذلك يلزم فتح ما قبلها إن كان متحركا بغير فتح[1]، فإن أوقع فتح ما قبلها فى لبس بقيت حركته كسرة كانت أو ضمة وقلبت الألف بعد الكسرة ياء وبعد الضمة واوا من الأول واغلامكى إذ لو قيل واغلامكا التبس بالمذكر، ومثال الثانى واغلامهو إذ لو قيل واغلامها التبس بالمؤنث والمفهوم من قول سيبويه «وأرادوا أن يمدوا فألزموها الهاء فى الوقف » إن إلحاق هاء السكت بها لازم لا جائز.

ولم ينص ابن يعيش على حكم إلحاقها صراحة ولكنه قال:

« وإذا وقفت على الألف ألحقت الهاء فى الوقف محافظة عليها لخفائها فتقول وازيداه ويا عمراه فإن وصلت اسقطت الهاء لأن خفاء الألف قد زال بما اتصل بها فتقول وازيدا وعمراه تسقط الهاء من الأول لاتصاله بالثانى وتثبتها فى الثانى لأنك وقفت عليه ».[2]

فقوله محافظة على الألف لخفائها يفهم منه الوجوب أيضا وذكر الرضى أن حكم إلحاقها جائز إلا أن بعضهم يوجبها فى الألف قال:

« ولك الهاء فى الوقف يعنى أن إلحاق هاء السكت بعد زيادة الندبة واوا كانت أو ياء أو ألفا جائز فى الوقف لا واجب.

وبعضهم يوجبها مع الألف لئلا يلتبس المندوب بالمضاف إلى ياء المتكلم المقلوبة ألفا نحو يا غلاما وينبغي أن لا يجب عند هذا القائل مع (وا) لأنها تكفى فى الفرق بين الندبة والنداء، وليس ما قال بوجه لأن الألف المنقلبة عن ياء المتكلم قد تلحقها الهاء فى الوقف فاللبس إذن حاصل مع الهاء أيضا والفارق هو القرينة.

---

(١) أى كان بكسر أو بضم فإن كان ألفا حذف خلافا للكوفيين حيث أجازوا قلبها ياء، ويحذف أيضا إن كان تنوينا.

(٢) شرح المفصل ١٣/٢، ١٤.

وإنما ألحقوا هذه الهاء بيانا لحرف المد ولاسيما الألف لخفائها فإذا جئت بعدها بهاء ساكنة تبينت كما تبين بها الحركة فى غلاميه ».[1]

ونص ابن مالك على كونه الأكثر فقال:

« والأكثر كون ألف المندوب فى الوقف متلوة بهاء ساكنة تسمى هاء السكت وكذا ألف الإستغاثة والتعجب ».[2]

والذى يفهم من التصريح أنه جائز قال:

« ولك فى الوقف زيادة هاء السكت بعد أحرف المد الثلاثة توصلا إلى زيادة المد... ».[3]

وهذه الهاء تكون فى الوقف دون الوصل كما يفهم من نص سيبويه: «وتركوها فى الوصل لأنه يستغنى عنها كما يستغنى عنها فى المتحرك فى الوصل ».[4]

وقد تثبت هاء السكت فى الشعر وصلا، والكوفيون يثبتونها وقفا ووصلا فى الشعر وغيره قال الرضى:

« وهذه الهاء تحذف وصلا وربما تثبت فى الشعر إما مكسورة للساكنين أو مضمومة بعد الألف والواو تشبيها بهاء الضمير الواقعة لعدهما، وبعضهم يفتحها بعد الألف لمناسبة الألف قبلها وإثباتها فى الوصل لإجراء الوصل مجرى الوقف قال:[5]

(١) شرح الكافية ١٥٨/١.

(٢) شرح التسهيل ٤١٦/٣.

(٣) التصريح على التوضيح ١٨٣/٢.

(٤) الكتاب ١٦٦/٤.

(٥) هذا صدر بيت من الرجز وبعده:

* إذا أتى قربته للسانيه *

* يا مرحباه بحمار ناجية *

والكوفيون يثبتونها وصلا فى الشعر وفى غيره ».[1]

(ب) مدة الإنكار وإلحاق هاء السكت بها :-

مدة الإنكار هى مدة تتحدد بحسب حركة ما قبلها بنائية كانت أو إعرابية أو ياء إذا كان الآخر ساكنا صحيحا تنوينا كان أو غير تنوين تلحق الآخر فى الاستفهام بالألف خاصة قصدا لإنكار اعتقاد كون المذكور على ما ذكر أو إنكار كونه بخلاف ما ذكر يقول سيبويه:

« هذا باب ما تلحقه الزيادة فى الاستفهام ».

« إذا أنكرت أن تثبت رأيه على ما ذكر أو تنكر أن يكون رأيه على خلاف ما ذكر.

فالزيادة تتبع الحرف الذى قبلها، الذى ليس بينه وبينها شئ، فإن كان مضموما فهى واو، وإن كان مكسورا فهى ياء، وإن كان مفتوحا فهى ألف، وإن كان ساكنا تحرك لئلا يسكن حرفان، فيتحرك كما يتحرك فى الألف واللام الساكن مكسورا، ثم تكون الزيادة تابعة له.

فمما تحرك من السواكن[2] كما وصفت لك وتبعته الزيادة قول الرجل ضربت زيدا، فتقول منكرا لقوله: أزيدنيه. وصارت هذه الزيادة علما على هذا المعنى كعلم الندبة تحركت النون لأنها ساكنة ولا يسكن حرفان ».[1]

ولم ينسب إلى قائل ناجية اسم شخص وبنو ناجية قوم من العرب وناجية أيضا ماء لبنى أسد والسانية تطلق على معان منها الدلو العظيمة وأداتها والناقة التى يسقى عليها والشاهد إثبات هاء الوقف متحركة وهو من شواهد ابن يعيش ٤٧/٩، شرح الكافية ١٥٨/١.

(١) شرح الكافية ١٥٨/١، شرح التسهيل ٤١٦/٣، شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ١٧٠/٣، ١٧١، همع الهوامع ١٨٠/١.

(٢) فرق الرضى بين ساكن صحيح تنوينا كان أو غير تنوين وبين الساكن المعتل فالأول حكمه كما ذكر سيبويه أن يحرك بالكسر، والثانى (المعتل) يزاد على آخره مثل آخره ثم يحذف نحو جاءنى القاضى ورأيت المعلى وزيد يغزو فنقول آلقاضيه، آلمعلاه، أيغزوه. شرح الكافية ٤١٠/٢.

والمفهوم من نص سيبويه أنه متى زيدت مدة الإنكار وكان آخر الكلمة ساكناً تحرك على الأصل من التقاء الساكنين أى إلى الكسر فإن كان تنوينا تحرك إلى الكسر فرسم نونا مكسورة وبمتابعة المد للحركة كانت المدة ياء.

وهذا ما ذكره ابن جنى بمزيد من الإيضاح فقال:

« وذلك أنك ألحقت مدة الإنكار، وهى لا محالة ساكنة، فوافقت التنوين ساكناً فكسر لالتقاء الساكنين فوجب أن تكون المدة ياء لتتبع الكسرة، وأى المدات الثلاث كانت فإنها لابد أن توجد فى اللفظ بعد كسرة التنوين ياء؛ لأنها إن كانت فى الأصل ياء فقد كفينا النظر فى أمرها. وإن كانت ألفا أو واوا فالكسرة قبلها تقلبها إلى الياء البتة ».[٢]

وقد سماها ابن جنى حرف اللين المجهول نظرا لعدم تحديدها وتبعيتها لحركة ما قبلها قال:

« باب فى حرف اللين المجهول وذلك مدة الإنكار...

فإن قيل: أفتنص فى هذه المدة على حرف معين: الألف أو الياء أو الواو ؟

قيل لم تظهر فى شئ من الإنكار على صورة مخصوصة فيقطع بها عليها دون أختيها، وإنما تأتى تابعة لما قبلها؛ ألا تراك تقول فى قام عُمَرُ أعُمَرُوْه، وفى رأيت أحمد: أأحمداه، وفى مررت بالرجل آلرجليه، وليست كذلك مدة الندبة[٣]؛ لأن تلك ألف لا محالة، وليست مدة مجهولة مدبرة بما قبلها، ألا تراها تفتح ما قبلها أبدا ما لم تحدث هناك لبسا ونحو ذلك فى نحو وازيداه، ولم يقولوا: وازيدوه وإن كانت الدال مضمومة فى وازيد، وكذلك واعبد الملكاه، ووا غلام زيداه لما حذفت لها التنوين من زيد صادفت الدال مكسورة ففتحتها ».[٤]

---

(١) الكتاب ٢/٤١٩، ٤٢٠.

(٢) الخصائص ٣/١٥٦.

(٣) فرق ابن جنى بين مدة الندبة ومدة الإنكار بعدة أوجه. الخصائص ٣/١٥٧ – ١٥٩.

(٤) الخصائص ٣/١٥٦.

ومن العرب من يزيد (إنْ) بين الاسم وزيادة الإنكار كأنهم أرادوا زيادة علم الإنكار للبيان والإيضاح يقول سيبويه:

« واعلم أن من العرب من يجعل بين هذه الزيادة وبين الاسم (إنْ) فيقول أعُمَرُإنيه وأزيدُإنيه، فكأنهم أرادوا أن يزيد العلم بيانا وإيضاحا كما قالوا: ما إن[1]، فأكدوا بإن وكذلك أوضحوا بها ههنا لأن فى العلم الهاء، والهاء خفية، والياء كذلك، فإذا جاءت الهمزة والنون جاء حرفان لو لم يكن بعدهما الهاء وحرف اللين كانوا مستغنين بهما ».[2]

وأوضح ذلك ابن يعيش فقال:

« وذلك قولك فى جواب ضربت زيدا أزيدا إنيه بقيت الاسم على حاله من الإعراب[3] وزدت بعده (إنْ) لما ذكرناه ثم كسرت النون لالتقاء الساكنين على حد الكسر فى التنوين. فحرف المد زائد للإنكار و(إنْ) لتأكيده والهاء لبيان حرف المد ».[4]

ومدة الإنكار موضعها آخر الكلام ومنتهاه فتقول مجيبا لمن قال لقيت زيدا وعمرا أزيدا وعمرانيه فتسقط من الأول وتثبت فى المعطوف، وكجواب من قال ضربت عمر فيقول أضربت عمراه فتلحق العلامة المفعول ولا تلحق الفعل لأن المفعول منتهى الكلام.[5]

وللاسم الذى لحقت به علامة الإنكار إعرابان:

الأول: الحكاية تبينا أنه ينكر عليه ما تكلم به.

---

(١) استشهد ابن يعيش لزيادتها للتأكيد ببيت أبى كبير الهذلى من الكامل قوله:

مـــا إن يمـــس الأرض إلا منكـــب منـــه وحـــرف الســـاق طـــى المحمـــل

شرح المفصل ٩/٥٠.

(٢) الكتاب ٢/٤٢١.

(٣) ببقاء التنوين على سكونه لتحرك همزة (إنْ) بعده فلم يلتق ساكنان.

(٤) شرح المفصل ٩/٥٠.

(٥) الكتاب ٢/٤٢٠، شرح المفصل ٩/٥١.

الثانى: أن تجرى عليه حركات الإعراب بحسب ما يقتضيه المعنى يقول سيبويه:

« وقد يقول الرجل: إنى قد ذهبت، فتقول: أذهبتوه ؟ ويقول: أنا خارج فتقول أنا إنيه تلحق الزيادة ما لفظ به وتحكيه مبادرة له وتبينا أنه ينكر عليه ما تكلم به،... وإن شاء لم يتكلم بما لفظ به، وألحق العلامة ما يصحح المعنى كما قال: أتخرج إلى البادية: أنا إنيه ».[1]

ونص الرضى على أن الحكاية أغلب فقال:

« والأغلب مع حصول الشرائط وقصد إلحاق زيادة الإنكار حكاية ذلك المذكور بلفظه وبحركته إعرابية كانت أو بنائية نحو أذهبتوه لمن قال ذهبت وءآنا أنية لمن قال أبافاعل وربما زيدت مدة الإنكار من دون حكاية اللفظ المذكور بل تلحق العلامة بما يصح المعنى بلحاقها به من جملة كلامك فتقول لمن قال ذهبتُ أذهبتاه، ومنه حكاية سيبويه سمعنا من قيل له أتخرج إن أخصبت البادية فقال ءآنا أنيه منكرا لرأيه أن يكون على خلاف ذلك ولو حكى لقال أتخرجوه ».[2]

حكم إلحاق الهاء لمدة الإنكار:

الذى يفهم من كلام سيبويه أنه يمكن ترك علامة الإنكار قال:

« وإن شئت تركت العلامة فى هذا المعنى كما تركت علامة الندبة».[3]

ونص الزمخشرى وابن يعيش على تركها فى الدرج ولم ينصا على تركها عند الوقف.[4]

ونص الرضى على جواز تركها وقفا فقال:

(١) الكتاب ٤٢٢/٢.

(٢) شرح الكافية ٤١٠/٢.

(٣) الكتاب ٤٢٢/٢.

(٤) المفصل بشرح ابن يعيش ٥١/٩.

« ثم اعلم أنه يجوز لك الإنكار والحكاية مع ترك مدة الإنكار وإن كان الكلام وقفا، أما إذا أردت الوصل فإنه يجب ترك الزيادة نحو أزيدا يا فتى؟».[1]

وهذا عن علامة الإنكار المتمثلة فى المدة مع الهاء ولكن يفهم من قول الرضى بعد ذلك:

« ولابد فى حال الوقف من هاء السكت ».[2]

أنها تجرى مع مدة الإنكار مجرى اللزوم فمتى وجدت مدة الإنكار فلابد معها من هاء السكت ويجوز الإنكار مع ترك المدة أى ومعها الهاء أيضا أى أنها تجب متى وجدت مدة الإنكار.

(١) شرح الكافية ٢/٤١٠.

(٢) المرجع السابق نفس الجزء والصفحة.

الفصل الثالث

الهاء المبدلة من همزة الاستفهام

أبدلت الهاء من الهمزة للتخفيف وذلك لما بينهما من تقارب فى المخرج، إلا أن الهمزة أدخل من الهاء فى الحلق .

وقد أبدلت منها الهاء حالة كونها حرف مبنى نحو هرقت الماء أى أرقتة ، ولا يدخل هذا فى البحث لكون الهاء فيه غير مفردة بل هى بعض كلمة .

وإنما يدخل فى هذا البحث الهاء المبدلة من همزة الاستفهام لكونها كلمة، وقد عدها ابن هشام ضمن الأقسام الخمسة للهاء المفردة قال :

الرابع :[1] المبدلة من همزة الاستفهام كقوله :[2]

وأتى صواحبها فقلن : هذا الذى منح المودة غيرنا وجفانا ؟

وقد ورد هذا الإبدال عن الكسائي فيما إذا لاقت همزة الاستفهام همزة بعدها أو كانت مطولة قال الكسائى :

" يقال فى الاستفهام إذا كان بهمزتين أو بهمزة مطولة بجعل الهمزة الأولى هاء . فيقال هأ الرجل فعل ذلك ، يريدون آلرجل فعل ذلك ، وهأنت فعلت ذلك ...

فإن كانت للاستفهام بهمزة مقصورة واحدة فإن أهل اللغة لا يجعلون الهمزة هاء مثل قوله : أتخذتم أصطفى أفترى لا يقولون ها تخذتم ثم قال : ولو قيلت لكانت "[3] .

كما أورده الكسائي عن طئ فيما ليس كذلك أيضاً فقال: " وطئ تقول : هزبد فعل ذلك، يريدون أزيد فعل ذلك".[4]

---

(١) الرابع من أقسام الهاء المفردة .

(٢) تخريج البيت كما هو مكتوب فى الأصل .

(٣) لسان العرب ٤٥٩٩/٦ .

(٤) المرجع السابق نفس الجزء والصفحة.

فقولهم "(هزبد) يريدون (أزيد)" لم تلاق فيه الهمزة همزة أخرى ولم تكن مطولة وقد نسبه إلى طئ كما يتضح من النص.

وترجع جذور هذه المسألة إلى أبى عمرو بن العلاء وأبى الحسن الأخفش [١] حيث ذهبا إلى أن الهاء فى قوله تعالى : ﴿ النَّجَادَ الْأَسْرَاءَ ﴾ [٢] مبدلة من همزة استفهام والأصل آ أنتم .

وذهب سيبويه إلى أن الهاء فيها للتنبيه فقال :

" وقد تكون (ها) فى ها أنت ذا غير مقدمة [٣] ولكنها للتنبيه بمنزلتها فى هذا ، يدلك على هذا قوله عز وجل : ﴿ النَّجَادَ الْأَسْرَاءَ ﴾ " [٤]

واستحسن النحاس أن تكون مبدلة من همزة الاستفهام قال :

" قال أبو عمرو بن العلاء الأصل (أأنتم) فأبدل من الهمزة الأولى هاء ؛ لأنها أختها قال أبو جعفر : وهذا قول حسن " [٥]

وأورد الزمخشرى الرأيين فقال :

" ها للتنبيه .... وعن الأخفش [١] ها أنتم هو آأنتم على الاستفهام فقلبت الهمزة هاء ، ومعنى الاستفهام التعجب من حماقتهم " [٢]

---

(١) النشر فى القراءات العشر ٤٠٢/١ ، البحر المحيط ٤٨٦/٢.

(٢) من الآية ٦٦ ، ١١٩ آل عمران ، ١٠٩ من النساء و٣٨ من محمد وفى الآية ثلاث قراءات كما ورد فى الكشف : قراءة قنبل بهمزة مفتوحة من غير مد ، وقراءة نافع وأبى عمرو بالمد من غير همز ، وقراءة الباقين بالمد والهمز الكشف عن وجوه القراءات ٣٤٦/١ .

(٣) أى ليست هاء (هذا) وتقدمت وفصل بينهما الضمير على حد قولهم ها أنا ذا .

(٤) الكتاب ٣٥٤/٢ .

(٥) إعراب القرآن ٣٨٤/١ .

كما أورد الرأيين بلا نسبة الفخر الرازى [٣] والعكبرى [٤] والبيضاوى[٥] ونسبة أبو حيان لأبى عمرو وأبى الحسن إلا أنه عده غير مقيس قال :

" وقال أبو عمرو بن العلاء وأبو الحسن الأخفش الأصل فى ها أنتم أأنتم ، فأبدل من الهمزة الأولى التى للاستفهام هاء لأنها أختها واستحسنه النحاس .

وإبدال الهمزة هاء مسموع فى كلمات ولا ينقاس ، ولم يسمع ذلك فى همزة الاستفهام ولا يحفظ من كلامهم هتضرب زيدا بمعنى أتضرب زيدا إلا فى بيت نادر جاءت فيه ها بدل همزة الاستفهام وهو : [٦]

وأنت صواحبها وقلن هذا الذى ..... البيت

ثم الفصل بين الهاء المبدلة من همزة الاستفهام وهمزة أنت لا يناسب ؛ لأنه إنما يفصل لاستثقال اجتماع الهمزتين [٧] وهنا قد زال الاستثقال بإبدال الأولى هاء ألا ترى أنهم حذفوا الهمزة فى نحو أريقه إذ أصله أأريقه ، فلما أبدلوها هاء لم يحذفوا بل قالوا أهريقه .

---

(١) هكذا نسب القول للأخفش وكذا فعل بن الجزرى النشر فى القراءات العشر ٤٠٢/١ وأبو حيان فى البحر المحيط ٤٨٦/٢ ، والذى يغلب على الظن أنه فى أحد قوليه حيث رجعت إلى معانى القرآن فلم أجد فيه سوى قوله بأنها للتنبيه قال : " رد التنبيه مرتين أراد التوكيد " وذلك فى سورة النساء ٢٦٦/١ ، وفى سورة محمد ٥٢٠/٢.

(٢) الكشاف ١٩٤/١ ، حاشية الشهاب على تقسيم البيضاوى ٣٥/٣ ، حاشية الجمل على تفسير الجلالين ٢٨٥/١.

(٣) مفاتيح الغيب ٧٩/٨ .

(٤) التبيان فى إعراب القرآن ٢٦٩/١ .

(٥) تفسير البيضاوى بحاشية الشهاب ٣٥/٣ .

(٦) سبق تخريج البيت .

(٧) قال سيبويه : " ومن العرب ناس يدخلون بين ألف الاستفهام وبين الهمزة ألفا إذا التقتا وذلك أنهم كرهوا التقاء همزتين ففصلوا " الكتاب ٥٥١/٣ .

وقد وجهوا قراءة قنبل على أن الهاء بدل من همزة الاستفهام لكونها هاء لا ألف بعدها " (١)

وإذا ذهبنا نناقش كلام أبى حيان نجد أن قوله (لا يحفظ من كلامهم هتضرب زيدا إلا فى بيت نادر) فيه نظر حيث ورد فى لسان العرب عن الكسائى قوله :

" يقال فى الاستفهام إذا كان بهمزتين أو بهمزة مطولة بجعل الهمزة الأولى هاء ، فيقال هأ الرجل فعل ذلك ، يريد آلرجل فعل ذلك ، وهأنت فعلت ذلك ، وكذلك الذكرين هالذكرين فإن كانت للاستفهام بهمزة مقصورة واحدة فإن أهل اللغة لا يجعلون الهمزة هاء مثل قوله : أتخذتم أصطفى ، أفترى ، ولا يقولون هاتخذتم ، ثم قال : ولو قيلت لكانت .

وطئ تقول : هزيد فعل ذلك ، يريدون أزيد فعل ذلك " (٢) .

وأما قوله : " ثم الفصل بين الهاء المبدلة من همزة الاستفهام وهمزة أنت لا يناسب ... "

فقد أجاب عنه فى الكشف بقوله :

" وحسن إدخال الألف وإن كانت الهمزة الأولى قد تغيرت بالبدل ، لأن البدل فى حكم المبدل منه فالأصل منوى مراد ، ألا ترى أنك لو سميت بـ (هريق) لم تصرفه ، كما لا تصرف مع الهمزة فالحكم للأصل " (٣)

والمفهوم من كلام الشهاب الخفاجى أن الفصل بالمد كان قبل الإبدال قال : « وكون أصل ها أنتم آأنتم مذهب الأخفش وقيل عليه أن إبدال همزة الاستفهام هاء لم يسمع إلا فى بيت نادر

(١) البحر المحيط ٤٨٦/٢ .

(٢) لسان العرب ٤٥٩٩/٦ حرف الهاء .

(٣) الكشف عن وجود القراءات السبع ٣٤٦/١ .

، ثم الفصل بالمد إن كان لتوالى الهمزتين فلا وجه له هنا وهو إنما يرد لو كان الفصل بعد الإبدال » .[١]

فقوله "إنما يرد لو كان الفصل بعد الإبدال" يشير إلى أن الفصل تم قبل الإبدال ثم أبدلت الهمزة هاء.

وقد تنبه أبو حيان لذلك فقال : « ومن أثبت الألف فيكون عنده فاصلة بين الهاء المبدلة من همزة الاستفهام وبين همزة أنتم أجرى البدل فى الفصل مجرى المبدل منه » .[٢]

حكم إبدال الهاء من همزة الاستفهام :

اختلف القول فى حكم هذا الإبدال والذى يفهم من كلام الكسائى الوارد فى لسان العرب أنه إبدال جائز حيث قال: « يقال فى الاستفهام إذا كان بهمزتين أو بهمزة مطولة بجعل الهمزة الأولى هاء ...

إلى أن قال :

« وطئ تقول هزيد فعل ذلك ، يريدون أزيد فعل ذلك » .[٣]

وقد ذكرت النص كاملا فيما سبق ، وهذا الكلام يفهم منه أنه جائز .

وكذا نص النحاس على أن القول بإبدالها قول حسن .[٤]

وقال ابن الجزرى : « وزاد أبو حمدون عن اليزيدى قال قال أبو عمرو: إنما هى (آنتم) ممدودة فجعلوا مكان الهمز هاء والعرب تفعل هذا.

(١) حاشية الشهاب الخفاجى على تفسير البيضاوى ٣٥/٣ .

(٢) البحر المحيط ٤٨٦/٢ .

(٣) لسان العرب ٤٥٩٩/٦ حرف الهاء .

(٤) إعراب القرآن ٣٨٤/١ .

وأما قوله إن هذا لا يصح فى كلام العرب ، فقد رواه عن العرب أبو عمرو بن العلاء وأبو الحسن الأخفش وقالا الأصل (أأنتم) فأبدل من همزة الاستفهام (ها) لأنها من مخرجها واستحسن ذلك أبو جعفر النحاس وهم حجة كلام العرب » . (١)

ونص ابن يعيش على كون إبدال الهاء من همزة الاستفهام إبدالا صالحا قال : " فأما إبدالها من الهمزة فقد أبدلوها منها إبدالا صالحاً على سبيل التخفيف ، إذ الهمزة حرف شديد مستفل والهاء حرف مهموس خفيف ومخرجاهما متقاربان إلا أن الهمزة أدخل فى الحلق قالوا هرقت الماء ... وأنشد أبو الحسن :

أتى صوابها فقلن هذا الذى ..... البيت (٢) (٣) .

وعده ابن الحاجب مسموع فقال

" والهاء من الهمزة والألف والياء والتاء ، فمن الهمزة مسموع فى ... وهذا الذى فى أذا الذى " (٤)

أما أبو حيان فعلى الرغم من أنه ذكر فى شرح التسهيل أن كل ما كان لغة لقبيلة قيس عليه (٥) ، وقد ذكر الكسائى أنها لغة لطئ إلا أن أبا حيان قال فى البحر المحيط .

" وإبدال الهمزة هاء مسموع فى كلمات ولا ينقاس ... " (٦) .

وعده فى حاشية الجمل على تفسير الجلالين كثير قال :

" فقد كثر إبدال الهمزة هاء وإن لم يكن قياساً " (٧)

---

(١) النشر فى القراءات العشر ٤٠١/١ ، ٤٠٢ .

(٢) سبق تخريج البيت .

(٣) شرح المفصل ٤٢/١٠ ، ٤٣ ، شرح الشافية ٢٢٤/٣ .

(٤) الشافية بشرح الرضى ٢٢٢/٣ .

(٥) شرح التسهيل لأبى حيان ٣٧٨/٤ ، المزهر ٢٥٨/١ ، الاقتراح للسيوطى ص٢٣٦ .

(٦) ٤٨٦/٠٢ .

(٧) ٢٨٥/١ .

الخاتمة

﴿ التَّحْرِيمُ الْمُلْكُ الْقَلَمُ الْحَاقَّةُ الْمَعَارِجُ نُوحٌ الْجِنُّ الْمُزَّمِّلُ الْمُدَّثِّرُ الْقِيَامَةُ الْإِنْسَانُ الْمُرْسَلَاتُ ﴾ (١)

أما وقد وصلت إلى نهاية البحث فإنه يجدر بي أن أسجل أهم نتائجه والتى جاءت على النحو التالى:

- هناك علاقة وثيقة الصلة بين موضوعات علم الصرف وبين الهاء حيث تأتى الهاء فارقة بين المعانى المختلفة كالتفرقة بين مؤنث، ومذكر وذلك فى الصفة كقائم وقائمة، وفي الجنس كامرئ، وامرأة، وبين الواحد واسم الجنس كتمر وتمرة.

  كما جاءت لتأكيد التأنيث فى الجمع كحجارة.

  وقد وجب دخولها فى بنائين من أبنية الجمع وهما أفعلة كأغربة وفعلة كغلمة.

  وجاز دخولها فى ثلاثة فُعالة كجُمالة، وقال الرضي قد تلزم فى هذا البناء، وفعولة كبعولة وقال أيضاً : قد تلزم ، والجمع الأقصى كصياقلة وملائكة ولا تلزم.
- جاءت معاقبة لياء مفاعيل مثل زنادقة وجحاجحة فى زناديق وجحاجيح، وأجاز الرضي أن تكون فى زنادقة وفرازنة علامة لتعريب الواحد.

  وقد تأتى دالة على النسب نحو أشاعته ومهالبة.
- جاءت عوضا عن حرف أصلى فاء كعدة ، وعينا كإقامة ولاماً كسنة، وعوضا عن حرف زائد كياء تفعيل نحو تزكية وتنمية.
- لحقت الهاء عدد المذكر من الثلاثة إلى التسعة والعشرة حال إفرادها وذلك لعدة أمور منها:

(١) سورة الأعراف من الآية ٤٣.

- أن الأصل فى العدد أن يكون بالهاء والأصل فى الاسم أن يكون مذكرا فأخذ الأصل للأصل ، ولأن المذكر أخف من المؤنث تحمَّل الزيادة، أو أنهم حملوا العدد على الجمع حين جمع ما كان من المؤنث بغير هاء، نحو عقاب وأعقب .
- هاء التأنيث فى تقدير الا نفصال ، ومن هنا وقع التصغير على ما قبلها ، وقد ترتب على ذلك عدة أحكام على النحو التالى:
- لا يكسر ما بعد ياء التصغير إذا تلته هاء التأنيث وذلك إذا كانت رابعة نحو شجرة وشجيرة.
- يوصل إلى تصغير ما زاد عن الأربعة بما يوصل به إلى تكسيره أى بالحذف ، ولكون الهاء فى تقدير الانفصال كانت مستثناه من هذا الحكم فلا تحذف وإن تجاوز بها الاسم الأربعة نحو حنظلة وحنيظلة، وسفرجلة وسفيرجة.
- إذا جاوز الاسم الأربعة وكان قبل آخره حرف لين فإنه يقلب ياء إن لم يكن ياء ولا يحذف ويجب له السكون، إلا أن يكون قبل الهاء فإنه يفتح للهاء كتريقية فى تصغير تَرْقُوة.
- أقل ما يصغر ثلاثة أحرف فإذا بلغ الاسم الثلاثة بالهاء وجب رد المحذوف لكونها فى تقدير الانفصال نحو شويهة فى تصغير شاة.
- إذا كان الاسم ثلاثيا مؤنثا عاريا من الهاء وجب عند التصغير إلحاق الهاء به سواء كان ثلاثيا فى الحال كقدم وقديمة أو فى الأصل كيد ويدية أو فى المآل كسماء وسمية؛ وذلك لورود معنى الصفة فيه كذا علله الرضي.
- وإنما لم يلحقوها مازاد عن الثلاثة؛ لأنهم لما قصدوا فيه الموصوف مع صفته توخوا فيه الاختصار كما علله الرضى قال" ألا ترى إلى حذفهم منه كل مازاد على أربعة من الزائد والأصلى".

- تشابهت هاء التأنيث وألفه الممدودة فى كونهما فى تقدير الانفصال وكونهما كاسم ضم إلى اسم ، بخلاف ألفه المقصورة فلسكونها لم تنزل هذه المنزلة، وقد ترتب على ذلك أن الهاء والألف الممدودة لا تحذفان فيما جاوز الأربعة ، بخلاف المقصورة فإنها تحذف نحو قرقرى وقريقر.
- وذهب أبو عمرو بن العلاء إلى أنها إذا حذفت يبدل منها هاء التأنيث حتى لا يخلو الاسم من علامة التأنيث، وأجازه سيبويه.
- أما فى باب النسب فقد تشابهت هاء التأنيث مع ياء النسب فى أن كلا منهما يؤتى بها زائدة فى الاسم بعد تمامه، ، وأن كلا منهما ينقل إليها الإعراب ، ،أن كلا منهما يحدث معنى فى الاسم.
- يجب حذف هاء التأنيث عند النسب إلى ما فيه الهاء، وعلله الخليل بأنه كحضرموت، وعلله سيبويه بأنهم يحذفون مما لا يتغير، فلما كان هذا متغيرا فى الوصل كان الحذف ألزم وعلله المبرد بالتشابه بينهما وكذا ابن يعيش فى أحد تعليليه ورده الرضى بأنه لو كان كذلك لامتنع إلحاقها إذا كان المنسوب مؤنثا نحو مكية وبصرية.
- وعلله السيرافي بأنها لوبقيت وكان المنسوب مؤنثاً كان جمعا بين علامتى تأنيث فى اسم واحد ، وكذلك علله ابن يعيش والرضي ، وأضاف فى التصريح وجودها فى نسبة المذكر ووقوعها حشوا.
- لما كان الحذف يذكر الحذف وكانت الياء فى فَعِيْلة وفُعَيْلة ، والواو فى فعولة مستثقلة مع كونهما زائدتين وقد ثقل الاسم بكسر آخره وإضافة ياءى النسبة فإنه ترتب على حذف هاء التأنيث حذف الياء والواو تخفيفا، وفتح العين ما لم تكن العين مفتوحة وذلك فى فَعِيْلة وفَعُوْلَة فقالوا فى النسب إلى حنيفة، جُهينة وشنوءة: حنفى وجهنى وشنبئ بشرط ألا يكون معتل العين كطويلة وطويلى ولا مضعفا كجليلة وجليلي، وقد حصل مع التخفيف التفرقة

بين المذكر والمؤنث وإن كان سيبويه أجاز الحذف فى المذكر على غير قياس بينما قاسه المبرد.

- هاء السكت هاء تزاد فى آخر الكلمة الموقوف عليها – غالبا – (لأنها قد تزاد فى الوصل إجراء له مجرى الوقف) لبيان الحركة بشرط ألا تكون حركة إعرابية ولا شبيهة بها أو لبيان المد.
- وقد اختيرت الهاء لهذه الوظيفة لصفات صوتية جعلتها واسطة بين الحروف الصحاح وحروف اللين ، وهذا الأمر قد جعلها أنسب الحروف للوقف عليها.
- وجب زيادة هاء السكت فى آخر الفعل المعتل اللام فى حالتى الجزم وبناء الأمر منه إذا بقى على حرف واحد لبيان الحركة الدالة على المحذوف حتى لا يضيع المدلول عليه والدليل.

فإن بقى على حرفين جاز الوقف بهاء والوقف بالسكون.

- نص سيبويه على لزوم زيادتها لما الاستفهامية إذا جرت بالإضافة وجودة زيادتها إذا كانت مجرورة بالحرف.
- وقرأ به الضحاك وابن كثير فى ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ﴾ [النبأ :١] قالا (عمه) وهو مما أجرى فيه الوصل مجرى الوقف.

وعد القرطبى عدم إلحاقها هنا لحنا لأنه يفضى إلى حذف الحركة وأما وقوف أكثر القراء بدونها إنما كان اتباعا للرسم.

- كذلك لحقت كل مبنى على حركة بناء دائمة ولم يشبه المعرب سواء أكان ما قبلها متحركا كياء المتكلم إذا كانت مفتوحة وهي لغة من لغتين واردتين فيها، أو كان ساكنا كنون المثنى وجمع المذكر وأين وكيف ، وقد نص سيبويه والرضى على أن دخولها فيما كان قبل آخره ساكن أقوى وأكثر من دخولها فيما قبل آخره متحرك حتى لايجتمع ساكنان لو سكن الآخر.

- وكما لحقت الهاء الكلمة لبيان الحركة لحقتها أيضاً لبيان المد ولم تلحق من حروف المد إلا الألف وذلك فى غير الندبة والإنكار ، أما فى الندبة والإنكار لحقت حروف المد جميعاً وبعضهم يوجبها مع الألف إذا كان مع (يا) نحو ياغلاماه لئلا يلتبس المندوب بالمضاف إلى ياء المتكلم المقلوبة ألفا.

ولا يجب مع (وا) لأنها تكفى فى الفرق بين الندبة والنداء وجعل ابن مالك إلحاقها الأكثر.

- تلحق هاء السكت مدة الإنكار وهى مدة تتحدد بحسب حركة ما قبلها بنائية كانت أو إعرابية أو ياء إذا كان الآخر ساكنا صحيحا تنويا كان أو غير تنوين تلحق الآخر مع الاستفهام بالهمزة خاصة قصدا لإنكار اعتقاد كون المذكور على ما ذكر أو إنكار كونه بخلاف ما ذكر.
- فإذا كان ما قبلها متحركا غير منون تحددت بحسب حركته نحو قام عمر أعمروه، ورأيت أحمد أ أحمداه ومررت بالرجل آلرجليه ولكون هذه المدة غير محددة سماها ابن جنى حرف اللين المجهول.
- وهذه المدة ساكنة فإن وقعت بعد التنوين وهو ساكن كسر على الأصل من التقاء الساكنين فوجب أن تكون المدة ياء. أيا كانت المدة فإنها لابد أن توجد فى اللفظ بعد كسره التنوين ياء نحو أزيدنيه فى جاء زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد.
- ومن العرب من يجعل بين هذه الزيادة وبين الاسم (إن) فيقول أعمرإبنه وأزيدإنيه ليزيدوا علم الإنكار إيضاحا وبيانا.
- أبدلت الهاء من همزة الاستفهام للتخفيف باعتبار ما بينها من تقارب المخرج ، وتمتد جذور هذه المسألة إلى أبى عمروبن العلاء وأبى الحسن الأخفش حيث ذهبا إلى أن الهاء فى قوله تعالى ﴿ٱلْخَنَّاقَةُ ٱلْاِسْتِرَاءَةُ﴾ [٦٦ آل عمران] مبدلة من همزة الاستفهام وذهب سيبويه إلى

أنها للتنبيه ، وحكى الكسائى إبدالها فى هذا الموضع ثم ذكر أن إبدالها فى غيره لطئ (إذا لم يكن بعدها همزة) نحو هزيد فعل؟ أى أزيد فعل.

- اختلف القول عن النحاة فى حكم إبدال الهاء من همزة الاستفهام ويفهم من كلام الكسائى وابن يعيش وابن الجزرى أنه جائز ونص الرضى وأبو حيان على أنه مسموع ولا ينقاس ، على الرغم من أن أبا حيان نص فى شرح التسهيل على أن كل ما كان لغة لقبيلة قيس عليه ، وقد نص الكسائى على كونها لغة لطئ إلا أنه قال مسموع ولا ينقاس.
- وبعد هذا العرض لأهم نتائج البحث يتبين بوضوح العلاقة الوثيقة بين موضوعات علم الصرف وبين الهاء المفردة سواء بمعناه العلمى الذى تتغير فيه الصيغة لاختلاف المعانى أم بمعناه النظرى الذى تتغير فيه الكلمة لا لاختلاف المعانى كما هو الحال فى إبدال همزة الاستفهام هاء.
- وقد بذلت فى هذا البحث قصارى جهدى راجية من الله العلى القدير التوفيق والسداد ، وأن يكون هذا العمل خالصا لوجهه الكريم .

الباحثة

المصادر والمراجع

١ – إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر للشيخ أحمد بن محمد البنا، ت د/ شعبان محمد إسماعيل – مكتبة الكليات الأزهرية .

٢ – الأزهية فى علم الحروف لعلى بن محمد النحوى الهروى ت/ عبدالمعين الملوحى – مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .

٣– أسرار العربية للإمام أبى البركات الأنبارى ت/ محمد بهجة البيطار – مطبوعات المجمع العلمى العربى بدمشق .

٤– إعراب القرآن لأبى جعفر النحاس – نشر عالم الكتب – مكتبة النهضة العربية .

٥– الاقتراح فى علم أصول النحو للحافظ عبد الرحمن جلال الدين السيوطى ت أ د/ حمدى عبد الفتاح مصطفى خليل – مكتبة الآداب .

٦– ألفية ابن مالك بشرح الأشمونى – نشر دار إحياء الكتب العربية – الحلبى .

٧– البحر المحيط لأبى حيان الأندلسى – دار إحياء التراث العربى بيروت – لبنان .

٨– التبيان فى إعراب القرآن لأبى البقاء العكبرى – ت/ على محمد البخارى – مكتبة دار الجيل – بيروت .

٩– تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ت/ محمد كامل بركات – دار الكتاب العربى للطباعة والنشر .

١٠– التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى – دار إحياء الكتب الغربية الحلبي .

١١– تفسير البيضاوى بحاشية الشهاب – دار صادر بيروت .

١٢– تفسير الطبرى (جامع البيان فى تفسير القرآن) المطبعة الخيرية بمصر .

١٣– تقريرات السيرافي على الكتاب ت/ عبد السلام هارون – مكتبة الخانجى بالقاهرة .

١٤- الجنى الدانى فى حروف المعانى للمرادى ت/ فخر الدين قباوه ، د/ محمد نبيل فاضل - دار الآفاق الجديدة بيروت .

١٥- حاشية الجمل على تفسير الجلالين - دار الفكر للطباعة والنشر .

١٦- حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك - مطبعة الحلبى.

١٧- حاشية الدسوقى على مغنى اللبيب ت/ عبد السلام محمد أمين - دار الكتب العلمية - بيروت .

١٨- حاشية الشهاب الخفاجى على تفسير البيضاوى - دار صادر بيروت .

١٩- حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك - دار إحياء الكتب العربية الحلبى .

٢٠- حاشية يس على التصريح بمضمون التوضيح- دار إحياء الكتب العربية الحلبى .

٢١- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادى ت/ عبد السلام هارون - الخانجى .

٢٢- الخصائص لأبى الفتح عثمان بن جنى ت/ محمد على النجار - الهيئة المصرية العامة للكتاب .

٢٣- رصيف المبانى فى شرح حروف المعانى للمالقى ت/ أحمد محمد الخراط مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .

٢٤- سر صناعة الإعراب لأبى الفتح عثمان بن جنى ت/ محمد حسن اسماعيل، أحمد رشدى شحاتة - دار الكتب العلمية بيروت لبنان .

٢٥- الشافية لابن الحاجب بشرح الرضى ت/ محمد نور الحسن ، محمد الزفزاف ، محمد محى الدين عبد الحميد - دار الكتب العلمية بيروت .

٢٦- شرح الأشمونى لألفية ابن مالك - نشر دار إحياء الكتب العربية - الحلبى .

٢٧- شرح التسهيل لابن مالك ت/ عبد الرحمن السيد ، د/ محمد بدوى المختون - هجر للطباعة والنشر .

٢٨- شرح التسهيل لأبى حيان الأندلسى ت/ د الشربينى أبو طالب - مكتبة الآداب القاهرة .

٢٩- شرح شافية ابن الحاجب للرضى ت/ محمد نور الحسن ، محمد الزفزاف ، محمد محى الدين عبد الحميد - دار الكتب العلمية بيروت .

٣٠- شرح الشواهد للعينى - دار إحياء الكتب العربية - عيسى الحلبى .

٣١- شرح شواهد المغنى للسيوطى - دار مكتبة الحياة - بيروت .

٣٢- شرح شواهد الكتاب ت د / محمد سلطان — دار المأمون للتراث .

٣٣- شرح كافية ابن الحاجب للرضى - دار الكتب العلمية بيروت لبنان .

٣٤- شرح مفصل الزمخشرى لابن يعيش - مكتبة المتنبى القاهرة .

٣٥- العين للخليل بن أحمد الفراهيدى -ت د/ مهدى المخرومى د/ إبراهيم السامرائى - مؤسسة الأعلمى للمطبوعات بيروت .

٣٦- الكتاب لسيبويه ت/ عبد السلام هارون - مكتبة الخانجى القاهرة .

٣٧- الكشف عن وجوه القراءات السبع لأبى محمد مكى بن أبى طالب القيسى ت د/ محى الدين رمضان - مؤسسة الرسالة .

٣٨- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات لأبى الحسن على بن الحسين الأصفهانى الباقولى ت د / محمد أحمد الدالي — مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .

٣٩- الكشاف للزمخشرى - دار المعرفة بيروت لبنان .

٤٠- لسان العرب لابن منظور - دار المعارف .

٤١- المحتسب فى تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جنى ت/ على النجدى ناصف ، د/ عبد الحليم النجار ، د/ عبد الفتاح شلبى - دار سزكين .

٤٢- المزهر فى علوم اللغة وأنواعها ، لجلال الدين السيوطى ، شرح محمد أحمد جاد المولى ، على محمد البجاوى، أبو الفضل إبراهيم — دار التراث.

٤٣- مغنى البيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصارى ت/ محمد محى الدين عبد الحميد – المكتبة العصرية بيروت .

٤٤-معانى الحروف للرمانى النحوى ت د/ عبد الفتاح إسماعيل شلبى مكتبة الطالب الجامعى مكة المكرمة العزيزية .

٤٥- معانى القرآن للأخفش ت/ هدى محمود قراعة – مكتبة الخانجى بالقاهرة .

٤٦- معانى القرآن للفراء ت/ أحمد يوسف نجاتى ، محمد على النجار – دار السرور بيروت لبنان .

٤٧- مفاتيح الغيب للإمام فخر الدين الرازى – دار الكتب العلمية – بيروت.

٤٨- المفصل بشرح ابن يعيش – مكتبة المتنبى القاهرة .

٤٩- المقتضب لأبى العباس المبرد – ت/ حسن حمد ، إميل يعقوب دار الكتب العلمية بيروت لبنان .

٥٠- المقرب لابن عصفور ت/ أحمد عبد السنار الجوارى ، وعبد الله الجبورى – بغداد – وزارة الأوقاف والشؤون الدينية .

٥١- الممتع فى التصريف لابن عضفور ت/ فخر الدين قباوة — دار المعرفة – بيروت.

٥٢- النشر فى القراءات العشر لابن الجزرى – دار الكتب العلمية بيروت لبنان .

٥٣- همع الهوامع شرح جمع الجوامع فى علم العربية لجلال الدين السيوطى – مكتبة الكليات الأزهرية .